

الفتوى بين الماضي والحاضر^١

★ د. يوسف القرضاوي

معنى الفتوى :

الفتوى لغة : الجواب في الحادثة ، اشتقت - كما قال الزمخشري في الكشف من « الفتى » في السن على سبيل الاستعارة .
والفتوى شرعا : بيان الحكم الشرعي في قضية من القضايا جوابا عن سؤال سائل ، معين كان او مبهم ، فرد او جماعة .

طريقتا القرآن والسنة في بيان الأحكام :

وهي احدى طريقتين في القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، لبيان أحكام الشرع وتعاليمه وتوجيهاته .

فقد يكون البيان بغير سؤال واستفتاء ، وهو أكثر ما جاء في القرآن من أحكام وتعاليم .

فقد يكون البيان بغير سؤال واستفتاء ، وهو أكثر ما جاء في القرآن من السؤال كما في قوله تعالى : « يسألونك عن الاهلة ، قل : هي مواقيت للناس والحج »
« يسألونك عن الخمر والميسر ، قل : فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر »

* استاذ العلوم الاسلامية بكلية التربية - قطر .

من نفعهما ، « ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل : العفو ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون » . يستفتونك ، قل : الله يفتيكم في الكلالة ٠٠٠ ، الخ .
وقد تنزل الآيات جوابا عن سؤال بغير صيغة « يسألونك » أو « يستفتونك »
مثل ما أخرجه الترمذي أن رجلا سأل النبي - ص - فقال : اني اذا اصبت اللحم انتشرت للنساء ، واخذتني شهوتي ، فحرمت على اللحم : فانزل الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا » .

وفي السنة ، قد يبين الرسول - ص - بعض الاحكام ابتداء دون سـؤال من أحد ، نفيا لوهم ، أو تصحيحا لفهم ، أو تعليما لجاهل ، أو تثبيتا لمتعلم ، أو تخصيصا لعام ، أو نحو ذلك من انواع البيان النبوي للكتاب العزيز .

وفي السنة ما يكون جوابا لسؤال ، وهو كثير ٠٠ من ذلكما سأل ابو موسى الاشعري قال : يا رسول الله ، افقتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن : البقع ، وهو من العسل ينبذ حتى يشتد ، والمزر ، وهو من الذرة والشعير ، ينبذ حتى يشتد ، فقال كل مسكر حرام . متفق عليه .

وسأله طارق بن سعيد عن الخمر ، فنهاه أن يصنعها ، فقال : انما أصنعها للدواء ، فقال : انه ليس بدواء ، ولكنه داء ، .

وسأله عائشة فقالت : ان قوما ياتوننا باللحم ، لا ندري ، اذكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : سموا انتم وكلوا ، رواه البخاري .
وسئل عن الرجل يقاتل شجاعة ، والرجل يقاتل حمية (اي غضبا لقومه) والرجل يقاتل رياء : أي ذلك في سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ، متفق عليه .

وفتاويه - ص - لسانليه في عامة أبواب الشريعة ، وشتى مفاهيم الحياة ، من السعة والكثرة والتنوع ، بحيث لا تخفى على دارس سنته عليه السلام ، وقد ذكر ابن القيم في « الاعلام » عددا كبيرا منها ، ملأت ما بين ص ٢٦٦ و ٤١٤ من الجزء الرابع (١) ، مع حرصه على الاختصار والتركيز ، وهي جديرة بان تكون مجالا لدراسة عليا (دكتوراه) في السنة أو في الفقه .

كتب الفتاوى وكثرتها :

وقد ألف الفقهاء المسلمون في مختلف المذاهب ، وفي مختلف الامصار والاعصار ، كتباً جمة في « الفتاوى » كبرى وصغرى ومتوسطة ، ورتبوها غالبا على أبواب الفقه ، ولم يكتفوا بكتب الفقه المعتادة ، وذلك لما يتضمنه كتاب

(١) مطبعة السعادة ١٣٧٤ هـ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

الفتاوى من واقعات عملية يلمسها الناس ، ويحتاجون اليها من واقع حياتهم ولما فيها من عنصر الاثارة والتشوق بالسؤال والجواب .
ومن هذه الفتاوى في المذهب الحنفي : فتاوى قاضيخان ، والفتاوى الكبرى والصغرى للصدر الشهيد والبزازية والطهيرة والزينية والحامدية والفتاوى الهندية والمهدية وغيرها .
وفي مذهب الشافعي فتاوى ابن الصلاح والنووي والسبكي والشيخ زكريا وابن حجر الهيتمي ، وغيرها .
وكتب الفتاوى في المذهبين : الحنفي والشافعي كثيرة ، وفي الامكان الرجوع اليها في كشف الظنون ج ٢ / ١٢١٨ - ١٢٣٤ .
وفي كل مذهب من المذاهب المتبوعة كتب في الفتوى تقصر او تطول .

فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية :

وفي المذهب الحنبلي اشتهرت فتاوى شيخ الاسلام ابي العباس تقي الدين بن تيمية ، التي طبقت شهرتها الآفاق ، وطبعت من سنين عديدة في خمسة مجلدات ثم اضيف اليها غيرها من الرسائل والمسائل ، في شتى جوانب العلوم الاسلامية وصدرت في ٣٥ خمسة وثلاثين مجلدا ، تحت عنوان : « مجموع فتاوى شيخ الاسلام » جمعها الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي وطبعت بالرياض على نفقة الدولة السعودية .
والحقيقة أن شيخ الاسلام - رحمه الله - لم يتقيد فيها الا بالدليل من النصوص الشرعية ، والقواعد الكلية .
ولهذا ربما خالف مذهبه تارة ، وربما خالف المذاهب الاربعة كلها طورا اخر ، كما في عدم ايقاع الطلاق الثلاث الا واحدة ، وعدم ايقاع اليمين بالطلاق ونحوها .
وهذا ما جر عليه متاعب ومحنا قاسية في حياته الحافلة - رضى الله عنه .
وانما نسب الى المذهب الحنبلي وان بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق يقينا ، لانه رضى اصول الامام احمد ومنهجه في اتباع السلف ، واقتفاء الآثار في العقيدة والفقه والسلوك .
وقد استطاع أن يبقي في جل ما كتب في الفقه في دائرة المذهب الحنبلي ، نظرا لتعدد الروايات والاقوال المروية عن الامام احمد واصحابه في المسألة

الواحدة (١) . فيتيسر له أن يرجح منها ما رآه أقوى برهانا ، وأرجح ميزانا ، دون أن يضطر الى الخروج عن نطاق المذهب .

كتب الفتوى في العصر الحديث :

وفي العصر الحديث عرفت فتاوى الشيخ محمد عيسى ، شيخ المالكية في عصره ، والتي سماها « فتح العلى المالك على مذهب مالك » وهو يمثل المدرسة التقليدية بما لها من مزايا ، وما فيها من عيوب ، ملتزم لمذهبه ، معتمد على النقل من كتب المتأخرين ، غير مهتم بمشكلات العصر ، وما يمور في أعماق الحياة الاجتماعية من تيارات ، ولا معترف بما طرأ على المجتمع من تغير . وكان الشيخ معاصرا للشيخ محمد عبده ، ومن لد خصومه في اتجاهه . ومنهج تفكيره .. وهما يمثلان الصراع بين القديم والجديد .

فتاوى السيد رشيد رضا :

وبعد ذلك اشتهرت فتاوى العلامة الجديد السيد محمد رشيد رضا ، التي كان ينشرها في مجلته الاسلامية الفراء (المنار) التي استمر صدورها خمسة وثلاثين عاما ، ولم يكن يخلو عدد منها من فتوى أو أكثر ، جوابا عن اسئلة قراء المجلة في العالم الاسلامي .

ولهذا لا تمثل هذه الاستفتاءات مشكلات اقليم معين ، بل مشكلات الامة الاسلامية ، والمسلمين في اقطار الأرض .

وقد جمعت هذه الفتاوى أخيرا في ستة مجلدات ، مرتبة حسب تواريخ نشرها في المجلة « المنار » .

وكنا نود أن يلحق بهذه المجلدات فهرس « الف بائى » يقرب موضوعاتها الى الباحث أو القارئ ، كما كان يفعل مؤلفها - رحمه الله - في ختام كل جزء من اجزاء التفسير « تفسير المنار » .

ولهذه الفتاوى مزايا عديدة ..

فهي أولا تعالج قضايا عصرية ، ومشكلات واقعية ، يعيشها الناس

(١) كما يتضح ذلك في كتابه مثل « الفروع » لابن مفلح ، وتصحيحه للمرداوي ، والانصاف في الراجع من الخلاف للمرداوي أيضا .

ويعانونها ، ويحتاجون الى معرفة حكم الشرع - او على الاقل - الاجتهاد الاسلامي المعاصر - في شأنها .

وهي ثانيا مكتوبة بروح الاستقلال العلمي ، والتحرر من ريقة التمسذهب والتقليد والتعصب لرأى بعينه . فصاحبها لا يرجع الا الى الكتاب والسنة وأصول الشريعة .

وقد كان الشيخ رحمه الله من المتمكنين في فهم القرآن ، المتبحرين في علوم السنة ، الفاهقين لروح الشريعة ، الى جوار معرفته بعصره ، واحاطته بقضاياها وتياراته ، وموقف الفرد المسلم والامة المسلمة ازاء ذلك كله .

وهي ثالثا تحمل روح الاصلاح والدعوة الى الاسلام الشامل المتوازن ، فهي ليست مجرد جواب عابر عن سؤال طارئ ، بل هي رسائل تثقيف وتوعية وتوجيه الى هداية القرآن ، وعدالة الاسلام ، وتحذير من دسائس الكائدين له ، وتضليل الحاقدين عليه ، وتعبئة للامة المسلمة لتستيقظ وتتأهب وتتساند لتبني حضارتها ، وترد كيدها أعدائها .

وهي - والحق يقال - موسوعة علمية عصرية ، لا يستغني عنها عالم مسلم ، يهتم بهذا العصر ومشكلاته .

وليس معنى هذا أن كل ما فيها صواب ، مائة في المائة ١٠٠ ٪ على حصد تعبير علم الحساب ، فهذا غير مستطاع لبشر غير معصوم ، وحسب العالم أن يكون الصواب أغلب على فتاويه ، وان يكون الاسلام محور تفكيره ، وهداية الناس اليه غاية سعيه . وما أخطأ فيه بعد ذلك ، فهو فيه معذور . بل مأجور ، ما دام بعد تحري واجتهاد .

فتاوى الشيخ شلتوت :

وعلى نهج فتاوى الشيخ رشيد رضا ، جاءت من بعده فتاوى الامام الاكبر الشيخ محمود شلتوت ، شيخ الجامع الازهر الاسبق - رحمه الله تعالى - فالروح هي نفس الروح ، والنهج هو نفس النهج ، وان كان السيد رشيد يمتاز بطول بأعه في معرفة السنة وعلوم الحديث ، وهو الامر الذي قصر فيه كثير من المشتغلين بالفقه في عصرنا ، وفيما قبل عصرنا بقرون ، الا من رحم الله .

جلالة منصب الفتوى :

الفتوى منصب عظيم الاثر ، بعيد الخطر ، فان المفتي - كما قال الامام

الشاطبي - قائم مقام النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو خليفته ووارثه « العلماء ورثة الانبياء » ٠٠ وهو نائب عنه في تبليغ الاحكام ، وتعليم الانام ، وانذارهم بها لعلهم يحذرون ٠ وهو الى جوار تبليغه في المنقول عن صاحب الشريعة ، قائم مقامه في انشاء الاحكام في المستنبط منها بحسب نظره واجتهاده ، فهو من هذا الوجه - كما قال الشاطبي - شارح ، واجب اتباعه ، والعمل على وفق ما قاله ، وهذه هي الخلافة على التحقيق (٣) ٠

واعتر الامام ابو عبد الله ابن القيم المفتي موقعا عن الله تعالى فيما يفتي به ، والى في ذلك كتابه القيم المشهور « اعلام الموقعين (٤) عن رب العالمين » الذي قال في فاتحته :

« اذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ، ولا يجهل قدره ، وهو من اعلى المراتب السنيات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الارض والسموات ؟ ! » ٠

وقد عرف السلف رضى الله عنهم للفتوى كريم مقامها ، وعظيم منزلتها وأثرها في دين الله وحياة الناس ، وترتب على ذلك عدة أمور أو مواقف :
تهيب السلف للفتوى

أحدهما : تهيبهم لها ، وتريثهم في أمرها ، وتوقفهم في بعض الاحيان عن القول ، وتعظيمهم لمن قال : « لا أدري » فيما لا يدري ، وازراؤهم على المتجربين عليها دون اكتراث ، استعظاما منهم لشانها ، وشعورا بعظم التبعية فيها ٠ وأول الناس في ذلك الصحابة ، فكان كثير منهم لا يجيب عن مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه ، مع ما رزقوا من البصيرة والطهارة والتوفيق والسداد ، كيف لا ، وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يسأل أحيانا فلا يجيب حتى يسأل جبريل ٠

وكان الخلفاء الراشدون ، مع ما آتاهم الله من سعة العلم - يجمعون علماء الصحابة وفضلاءهم عندما تعرض لهم مشكلات المسائل ، يستشيرونهم ، ويستنيرون برأيهم ، ومن هذا اللون من الفتاوى الجماعية نشأ - الاجماع في العصر الاول ٠

(٣) انظر : الموافقات ، للشاطبي ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٦ بتحقيق الشيخ عبد الله دراز ٠
(٤) بعض العلماء ينطلقونها « اعلام الموقعين » جمع علم ، لان المؤلف ذكر عددا من اعلام الفتوى في اوائل الكتاب ٠ ولكن هذه الصفحات لا تجعل الكتاب كتاب تراجم لاعلام المفتين ، بل هو كتاب لاعلام المفتين ما يجب ان يعلموه من أمر الفتوى وما يتعلق بها ٠ والكتاب من أوله الى آخره في ذلك كما يعرف من قراءه ، ففتح « الاعلام » خطأ جزما ٠

وكان بعضهم يتوقف عن الفتوى فلا يجيب ويحيل الى غيره او يقول : لا ادري . قال عتبة بن مسلم : صحبت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا ، فكان كثيرا ما يسال فيقول : لا ادري !

وقال ابن ابي ليلى : ادركت مائة وعشرين من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسال احدهم عن المسالة ، فيردها هذا الى هذا ، وهذا الى هذا ، حتى ترجع الى الاول ، وما منهم من احد يحدث بحديث ، او يسال عن شيء ، الا ود اخاه كفاه !

وقال عطاء بن السائب : ادركت اقواما ان كان احدهم ليسال عن شيء فيتكلم وانه ليرعد (٥) .

وقال عمر بن الخطاب : اجرؤكم على الفتيا اجرؤكم على النار (٦) .
وقال ابن مسعود : والله ان الذي يفتي الناس في كل ما يستفتونه لجنون .
وروي عن ابن عباس : اذا اخطا العالم « لا ادري » اصببت مقاتله . ونسب الى غيره أيضا .

واذا انتقلنا الى التابعين نجد سيدهم وافقههم سعيد بن المسيب كان لا يكاد يفتي ، ولا يقول شيئا ، الا قال : اللهم سلمني ، وسلم مني !
وسئل القاسم بن محمد - أحد الفقهاء السبعة بالمدينة - عن شيء فقال : اني لا احسنه . فقال له السائل : اني جئتك لاعرف غيرك -

فقال له القاسم : لا تنظر الى طول لحيتي ، وكثرة الناس حولي ! والله لا احسنه . فقال شيخ من قریش جالس الى جنبه : يا ابن اخي الزمها ، فوالله ما رأيته في مجلس أنبل منك اليوم . فقال القاسم : والله لان يقطع لساني أحب الي من ان أتكلم بما لا علم لي به .

وسئل الشعبي عن مسألة ، فقال : لا ادري : فقل له : الا تستحي من قول « لا ادري » وانت فقيه العراق ؟ ! فقال : لكن الملائكة لم تستح حين قالوا : « سبحانك لاعلم لنا الا ما علمتنا » وبعد التابعين نجد أئمة المذاهب المتبوعة لا يستنكفون من قول « لا ادري » فيما لا يحسنونه .

وقد حفظ عن أبي حنيفة - مع براعته في الجواب ، وقدرته الفائقة على الاستنباط والتوليد - مسائل معروفة قال فيها : لا ادري . . .

روي الخطيب البغدادي بسنده عن أبي يوسف قال : سمعت ابا حنيفة يقول :

(٥) اعلام الموقعين ح ٤ - ٢١٨ ، ٢١٩

(٦) ذكره ابن بطه في رسالته في الخلع ص ٢١ موقوفا على عمر . ولكن السيوطي في الجامع الصغير ذكره مرفوعا ، نسبة الى الدارمي من حديث عبد الله بن أبي جعفر مرسلا .

لولا الفرق (الخوف) من الله ان يضيع العلم ، ما افتتيت احدا . يكون له المهنة .
وعلى الوزر .

وقال ايضا : من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن ان الله لا يساله
عنه : كيف افتتيت في دين الله ؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه (٧) .

وكان أشدهم في ذلك مالك رحمه الله ، فكان يقول : من سئل عن مسألة ،
فينبغي له قبل أن يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف يكون
خلاصه في الآخرة ، ثم يجيب فيها .

وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : اني لأفكر في مسألة منذ بضع
عشرة سنة ، فما اتفق لي فيها رأي الى الآن .

وسمعه ابن مهدي يقول : ربما وردت علي المسألة ، فاسهر فيها عامة ليلي .
قال مصعب : وجهني أبي بمسألة - ومعني صاحبها - الى مالك يقصها
عليه ، فقال : ما أحسن فيها جوابا ، سلوا أهل العلم .

قال ابن ابي حسان: سئل مالك عن اثنين وعشرين مسألة، فما اجاب الا في
اثنتين بعد أن أكثر من « لا حول ولا قوة الا بالله » .

وكان الرجل يساله عن المسألة ، فيقول : العلم اوسع من هذا . وقال بعضهم:
اذا قلت انت يا أبا عبد الله : لا ادري فمن يدري ؟ قال : ويحك ! ما عرفتني !
وما أنا ؟ وأي شيء منزلتي حتى ادري ما لا تدرون ؟ ! ثم أخذ يحتج بحديث
ابن عمر يقول : لا ادري ، فمن أنا ؟ ! وانما أهلك الناس العجب وطلب الرئاسة .
وهذا يضمحل عن قليل . وقال مرة أخرى : قد ابتلى عمر بن الخطاب بهذه
الاشياء ، فلم يجب فيها ، وقال ابن الزبير : لا ادري ، وابن عمر : لا ادري !

وقال مصعب : سئل مالك عن مسألة ، فقال لا ادري . فقال له السائل : انها
مسألة خفيفة سهلة ، وانما اردت أن أعلم بها الامير ، وكان السائل ذا قدر، فغضب
مالك وقال : مسألة خفيفة سهلة ! ليس في العلم شيء خفيف . اما سمعت قول
الله تعالى : « انا سنلقي عليك قولا ثقيلا » فالعلم كله ثقل ، وبخاصة ما يسال

قال بعضهم : ما سمعت قط أكثر قولا من مالك « لا حول ولا قوة الا بالله »
ولو شاء أن ننصرف بالواحنا مملوءة بقوله لا ادري « ان نظن الاظنا ، وما
نحن بمستيقنين » لفعلنا . (٨)

وقال أبو داود : سمعت احمد (بن حنبل) وسئل عن مسألة فقال : دعنا

(٧) الفقيه والمتفقه المجلد الثاني ص ١٦٨ مطابع القصيم بالرياض .

(٨) انظر : ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ١ ص ١٤٤ وما بعدها .

من هذه المسائل المحدثه^١ وما أحصى ما سمعت أحمد . سئل عن كثير مما فيه الاختلاف من العلم فيقول لا أدري^٢
وجاء رجل يسأله عن شيء فقال : لا أجيبك في شيء . ثم قال . قال عبد الله ابن مسعود : ان كل من يفتي الناس في كل ما يستفتونه لجنون (٩)^٣
وهكذا كان ائمة الاسلام .
انكارهم على من أفتى بغير علم :

ثانيا : كان السلف ينكرون اشد الانكار على من اقتحم حمى الفتوى ولم يتأهل لها . ويعتبرون ذلك ثلثة في الاسلام . ومنكرا عظيما يجب ان يمنع .
وفي الصحيحين من حديث ابن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال . ولكن يقبض العلم بقبض العلماء . فاذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا . فستلوا فافقتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » .

وروى الامام احمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم « من أفتى بغير علم كان اثم ذلك على الذي أفتاه » .

وذلك لان المستفتي معذور اذا كان من افتاه لبس لبوس أهل العلم ، وحشر نفسه في زمرتهم ، وغر الناس بمظهره وسمته .

غير ان من اقر هذا المفتي - بعد تبين جهله وخلطه - من ولاة الامور يشاركه في الاثم أيضا . ولا سيما اذا كان من أهل الحظوة لديهم ، والقربى اليهم ، فهو ينفعهم ، وهم ينفعونه . على طريقة « احملني احمك »^٤

ومن ثم قرر العلماء ان من أفتى وليس بأهل للفتوى فهو آثم عاص ، ومن أقره من ولاة الامور على ذلك فهو عاص أيضا .

ونقل ابن القيم عن أبي الفرج بن الجوزي رحمه الله قال : ويلزم ولي الامر منعهم ، كما فعل بنو أمية .

قال : وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس له علم بالطريق . . . وبمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو يطب الناس . بل هو أسوأ حالا من هؤلاء كلهم .

واذا تعين على ولي الامر منع من لم يحسن التطبيب من مداواة المرضى فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين ؟

وكان شيخ الاسلام ابن تيمية شديد الانكار على هؤلاء ، ولما قال له بعضهم يوما : أ جعلت محتسبا على الفتوى ؟ ! قال له : يكون على الخبازين والطباخين محتسب . ولا يكون على الفتوى محتسب^٥ - (١٠)

(٩) اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٠٦

(١٠) اعلام الموقعين ج ٤ / ٢١٧

والامام أبو حنيفة رغم ذهابه الى عدم الحجر على السفهه احتراماً لأدميته .
يقول بوجوب الحجر على المفتي الجاهل والمتلاعب بأحكام الشرع ، لما وراء تلاعبه
من ضرر عام على الجماعة المسلمة ، لا يقاوم حقه الفردي في حرية التصرف (١١)

وقد رأى رجل ربيعة بن أبي عبد الرحمن يبيكي ، فقال : ما يبكيك ؟ فقال :
استفتيت من لا علم له ، وظهر في الاسلام أمر عظيم ! قال : ولبعض من يفتي
ههنا أحق بالسجن من السراق !

قال بعض العلماء فيما نقله ابن القيم عنه : فكيف لو رأى ربيعة زماننا ؟
واقدم من لا علم له على الفتيا ، وتوثبه عليها ، ومد باع التكلف اليها ، وتسلفه
بالجهل والجرأة عليها . مع قلة الخبرة وسوء السيرة وشؤم السريرة ، وهو
من بين أهل العلم منكر أو غريب ، فليس له في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف
نصيب ؟ ! (١٢) .

ونقل أبو عبد الله بن بطة ما رواه الاعمش عن شقيق عن ابن مسعود : والله
ان الذي يفتي الناس في كل مسألة لمجنون ، وقول الحكم للاعمش : « لو سمعت
منك هذا الحديث قبل اليوم ما كنت أفتي في كثير مما كنت أفتي فيه » .

ثم قال أبو عبد الله : فهذا عبد الله بن مسعود يحلف بالله ، ان الذي
يفتي الناس في كل ما يسألونه مجنون . ولو حلف حالف لبر ، ان اكثر المفتين في
زماننا هذا مجانين ! لانك لا تكاد تلقى مسئولا عن مسألة ، متلعثما في جوابها
ولا متوقفا عنها ، ولا خائفا لله ، ولا مراقبا له ان يقول له : من أين قلت ؟ بل
يخاف ويجزع أن يقال : سئل فلان عن مسألة فلم يكن عنده جواب يفتي
فيما عبي عنه أهل الفتوى . ويعالج ما عجز عن علاجه الاطباء » (١٣)

وقال غير واحد من السلف في بعض أهل زمانه . ان أحدهم يفتي فسي
المسألة لو عرضت على عمر لجمع لها أهل بدر !

وأقول : فكيف لو رأى ربيعة وابن بطة وابن القيم ومن قبلهم ومن بعدهم من
علماء زماننا نحن ؟ وكيف أصبح يفتي في قضايا الدين الكبرى من لا علم له
بالاصول ولا بالفروع ، ولم يتصل بالقرآن والسنة اتصال المدارس المتعمق ، بل
اتصال الخاطف المتعجل ؟

(١١) يرى أبو حنيفة وجوب الحجر على ثلاثة : الطبيب الجاهل ، والمفتي الماجن (المتلاعب)

والمكاري (الماويل) المفلس دفعا لضررهم عن الجماعة .

(١٢) اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(١٣) من رسالة لابي عبد الله بن بطة بعنوان « جزء في الكلام عن مسألة الخلع » ص ٢٣

مطبعة النار سنة ١٢٤٩ هـ . مع مجموعة رسائل أخرى .

كيف أصبح بعض الشباب يفتون في أمور خطيرة بمنتهى السهولة والسذاجة، مثل قولهم بتكفير الأفراد والمجتمعات، وتحريمهم على اتباعهم حضور الجمع والجماعات، أو قول آخرين باسقاط الجهاد حتى تقوم الدولة القرآنية، والخلافة الاسلامية .

وكثير من هؤلاء ليسوا من اهل الذكر، في علوم الشريعة، ولا كلف نفسه أن يجلس الى اهل الذكر ويأخذ عنهم، ويتخرج على أيديهم، انما كون ثقافته من قراءات سريعة في كتب المعاصرين، اما المصادر الاصلية فبينه وبين قراءتها مائة حجاب وحجاب، ولو قراها ما فهمها، لانه لا يملك المفاتيح المعينة على فهمها وهضمها . فكل علم له لغة ومصطلحات لا يفهمها الا اهل العارفون به المتخصصون فيه، فكما لا يستطيع المهندس أو الطبيب أن يقرأ كتب القانون وحده دون مرشد ومعلم، ولا يستطيع القانوني أن يقرأ كتب الهندسة وحده، كذلك لا يستطيع أحد هؤلاء أن يدرس كتب الشريعة وحده دون موجه يأخذ بيده . وهذا ينتهي بنا الى الامر الثالث، وهو : ما يلزم الانسان من علم وثقافة لكي يفتي .

ثقافة المفتي :

ان المفتي أو الفقيه الذي يقوم مقام النبي - صلى الله عليه وسلم - بل يوقع عن الله جل شأنه، جدير بأن يكون على قدر كبير من العلم بالاسلام، والاحاطة بادلة الاحكام، والدراية بعلوم العربية، مع البصيرة والمعرفة بالحياة وبالناس ايضا بالاضافة الى ملكة الفقه والاستنباط .

لا يجوز أن يفتي الناس في دينهم من ليس له صلة وثيقة وخبرة عميقة بمصدره الاساسيين : الكتاب والسنة .

ولا يجوز أن يفتي الناس من لم تكن له ملكة في فهم لغة العرب وتذوقها، حتى يقدر على فهم القرآن والحديث .

ولا يجوز أن يفتي الناس من لم يتمرس بأقوال الفقهاء، ليعرف منها مدارك الاحكام، وطرائق الاستنباط، ويعرف منها كذلك مواضع الاجماع ومواقع الخلاف .

ولا يجوز أن يفتي الناس من لم يتمرس بأقوال الفقهاء، ليعرف منها مدرك ويستعمل القياس، ومتى لا يجوز .

ولا يجوز أن يفتي الناس من يعيش في صومعة حسية أو معنوية، لا يعي واقع الناس، ولا يحس بمشكلاتهم .

يروى الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » (١٤) عن الامام الشافعي قوله

« لا يحل لاحد أن يفتي في دين الله . الا رجلا عارفا بكتاب الله . بناسخه ومنسوخه ، وبمحكمه ومتشابهه ، وتأويله وتنزيله ، ومكيه ومدنيه ، وما اريد به ، وفيه أنزل ، ثم يكون بعد ذلك بصيرا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالناسخ والمنسوخ ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن . ويكون بصيرا باللغة بصيرا بالشعر ، وبما يحتاج اليه العلم والقرآن . ويستعمل - مع هذا - الانصات وقلة الكلام . . . ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل الافكار . وتكون له قريحة (اي ملكة وموهبة) بعد هذا فاذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام . واذا لم يكن هكذا فله أن يتكلم في العلم ولا يفتي » .

وسئل الامام أحمد : ما تقول في الرجل يسأل عن الشيء فيجيب بما في الحديث . وليس بعالم بالفتيا ؟ قال : ينبغي للرجل اذا حمل نفسه على الفتيا ، أن يكون عارفا بالسنن . عالما بوجوه الكتاب . عالما بالأسانيد الصحيحة ، وانما جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقلة معرفتهم بصحيحها من سقيمها (١٥) .

ولم يكتف الامام أحمد بمعرفة المفتي للسنن ، فاشتراط له المعرفة بأقوال الفقهاء والمجتهدين . قال : ينبغي لمن أفتى أن يكون عالما بقول من تقدم ، والا فلا يفتي . وقال ايضا : أحب أن يتعلم الرجل كل ما تكلم فيه الناس . وسأله بعضهم : اذا حفظ الرجل مائة ألف حديث يكون فقيها ؟ قال : لا قال : فمائتي ألف ؟ قال لا . قال : فثلاثمائة ألف ؟ قال لا . قال : فاربعمائة ألف ؟ قال بيده هكذا وحركها . (١٦)

وقد خفف علماء الاصول بعد ذلك - نزولا على الامر الواقع في أزمانهم وقالوا : المهم أن يعرف من الاحاديث ما يتعلق بالاحكام ، ولا يلزم حفظها عن ظهر قلبه ، يكفي أن يكون ممارسا لها ، عارفا بمطائنها متونا وشروحا ، خبيرا بنقدتها تعديلا وتجريحا ، قادر على مراجعتها عند الحاجة الى الفتوى ، ومهما قدر على الحفظ فهو أحسن وأكمل .

على أن الحفظ وحده لا يجعل الحافظ فقيها ، ما لم تكن لديه المقدرة على التمييز بين المقبول والمردود ، والصحيح والمعلول ، وكذلك على الاستنباط

(١٤) المجلد الثاني ص ١٥٧ - مطابع القصيم بالرياض

(١٥) « الفقيه والمتفقه » للحافظ الخطيب البغدادي .

(١٦) اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٠٥ .

والترجيح ، أو التوفيق بين النصوص بعضها وبعض ، وبينها وبين المقاصد الشرعية والقواعد الكلية .

وقيل للامام عبد الله بن المبارك : متى يفتي الرجل ؟ قال : اذا كان عالما بالاثر ، بصيرا بالرأي .

وبهذا لا يكفي الاثر دون الرأي ، ولا الرأي دون الاثر .
ولا بد للمفتي من ثقافة عامة ، تصله بالحياة والكون ، وتطلعه على سير التاريخ ، وسنن الله في الاجتماع الانساني ، حتى لا يعيش في الحياة وهو بعيد عنها ، جاهل بأوضاعها .

يقول الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » « اعلم ان العلوم كلها أبايرز للفقه ، وليس دون الفقه علم الا وصاحبه يحتاج الى ما يحتاج اليه الفقيه ، لان الفقيه يحتاج أن يتعلق بطرف من معرفة كل شيء من أمور الدنيا والآخرة ، والى معرفة الجد والهزل ، والخلاف والضد ، والنفع والضرر ، وأمور الناس الجارية بينهم ، والعادات المعروفة منهم ، فمن شرط المفتي النظر في جميع ما ذكرناه ، ولن يدرك ذلك الا بملاقة الرجال ، والاجتماع مع أهل النحل والمقالات المختلفة ، ومساءلتهم وكثرة المذاكرة لهم ، وجمع الكتب ومدارستها ، ودوام مطالعتها » .

ولا يريد الخطيب من المفتي أو الفقيه أن يجمع الكتب في خزائنه من هنا وهناك دون أن يعيها ، وتفهم ما فيها ، فهذا كمثل الحمار يحمل أسفارا .
ونقل عن بعض الحكماء انه قيل له : ان فلانا جمع كتباً كثيرة . فقال : هل فهمه على قدر كتبه ؟ قيل : لا . قال : فما صنع شيئاً ! ما تصنع البهيمة بالعلم ؟ !
وقال رجل لرجل كتب ، ولا يعلم شيئاً مما كتب : مالك من كتبك الا فضل تعبك وطول أرقك ، وتسويد ورقك ! (١٧) .

ان من أسوأ الأشياء خطراً على المفتي أن يعيش في الكتب ، وينفصل عن الواقع ، ولهذا أحسن الخطيب رضى الله عنه حين طلب الى المفتي أن يعرف الجد والهزل ، والنفع والضرر في أمور الحياة .
ومما قاله الامام أحمد :

لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للمفتيا حتى يكون فيه خمس خصال : أولها : أن تكون له نية ، فان لم تكن له نية ، لم يكن عليه نور ، ولا على كلامه نور .
والثانية : أن يكون له حلم ووقار وسكينة .
والثالثة : أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته .
والرابعة : الكفاية (اي من العيش) والا مضغه الناس .
الخامسة : معرفة الناس (١٨) .

(١٧) الفقيه والمتفقه ١٥٨ ، ١٥٩ .

(١٨) ذكره ابن بطة في كتابه في الخلع . ونقله ابن القيم في الاعلام ج ٤ ص ١٩٩ .

وبدون معرفة الناس ومعايشتهم في واقع حياتهم ومشكلات عيشتهم ، يقبح المفتي في متهامات ، او يهوم في خيالات ، ويظل في واد والناس في واد ، فهو لا يعرف الا ما يجب ان يكون ، دون ما هو كائن ، مع ان الواجب شيء ، والواقع شيء اخر .

يقول ابن القيم : الفقيه من يطبق بين الواجب والواقع ، فلكل زمان حكم ، والناس بزمانهم اشبه منهم بابائهم .

ذكر هذا في معرض جواز استفتاء مستور الحال ، بل الفاسق اذا لم يكن معلنا بفسقه ، داعيا الى بدعته . قال : واذا عم الفسوق وغلب على اهل الارض ، فلو منعت امامه الفساق وشهاداتهم واحكامهم وفتاويهم وولاياتهم ، لعطلت الاحكام ، وفسد نظام الخلق ، وبطلت اكثر الحقوق ، ومع هذا فالواجب اعتبار الاصلح فالاصح . (١٩)

الجانب الاخلاقي في المفتي :

والعلم دمع فرضيته والثقافة مع حتميتها للمفتي ، ليسا كل شيء . فلا بد مع العلم من عمل ، ولا بد مع العمل من خشية ، والعلم الذي لا يثمر خشية الله وتقواه لا قيمة له في ميزان الحق . يقول الله تعالى « انما يخشى الله من عباده العلماء » ان آفة الحياة ليست من فساد العقول ، بقدر ما هي من فساد الضمائر ، وان أزمة الناس ليست أزمة معرفة بقدر ما هي أزمة اخلاق .

ولم تفسد الاديان السابقة على الاسلام بسبب الجهال بحقائقها ، بقدر ما فسدت من علماء السوء ، المتاجرين بها ، المحرفين لها .

ولا عجب أن حمل القرآن بقوة على الذين يخونون علمهم ، يشتركون به متاعا زائلا ، ويلبسون الحق بالباطل ، ويكتمون الحق وهم يعلمون .

نقرأ قوله تعالى « واذا أخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه ، فنبدوه وراء ظهورهم ، واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشتركون » ونقرأ كذلك قوله سبحانه « ان الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ، ويشتركون به ثمنا قليلا ، اولئك ما يأكلون في بطونهم الا النار ، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم . اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة ، فما أصبرهم على النار . »

ونقرأ أسوأ مثلين ذكرهما القرآن لمن علم ولم يعمل بمقتضى ما علم : فالذي آتاه الله آياته فانسلخ منها ، وأخلد الى الارض واتبع هواه ، وجعل الله مثله

(١٩) المصدر نفسه ص ٢٢٠ .

مثل الكلب . ان تحمل عليه يلهث . او تتركه يلهث ، وكذلك بنو اسرائيل
سدين حملوا التوراة ثم لم يحملوها ، اي لم يقوموا بحققها ، ولم يعملوا بهديها ،
جعل القرآن مثلهم « كمثل الحمار يحمل أسفارا » .

من هنا اكد علماء الاسلام على الجانب الاخلاقي للمفتي ، ولم يكتفوا منه
بسعة العلم والتبحر فيه ، حتى يزين علمه بالتقوى ومكارم الاخلاق .
يقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه :

الا أخبركم بالفقيه كل الفقيه ؟ من لم يؤنس الناس من رحمة الله ، ولم يرخص
لهم في معاصي الله ، الا لا خير في علم لافقه فيه ، ولا خير في فقه لا ورع فيه ،
ولا قراءة لا تدبر فيها .

ويقول الحسن البصري : هل تدري ما الفقيه ؟ الفقيه الورع الزاهد ، الذي
لا يسخر ممن أسفل منه ، ولا يهزم من فوقه ، ولا يأخذ على علم علمه الله خطأما .
ويقول الامام مالك : لا يكون العالم عالما ، حتى يعمل في خاصة نفسه بما
لا يلزمه الناس ولا يفتيهم به ، مما لو تركه لم يكن عليه فيه اثم . (٢٠)

فأين هذا ممن يفتي الناس بمنع شيء وهو يمارسه ويعمله ، أو يفتيهم
بوجوب فعل شيء ، وهو تاركه ومضيه ؟ والله تعالى خاطب بني اسرائيل فقال :
« أتمموا الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب ، أفلا تعقلون ؟ »
ومن امانة المفتي وتقواه : أن يحيل سائله الى من هو أعلم منه بموضوع
الفتوى ولا يجد في ذلك حرجا في صدره .

سئلت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين ، فقالت للسائل : سئل
عليا ، فانه أعلم مني بهذا ، وقد كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم .
ومن ذلك ، أن يسأل هو اخوانه من اهل العلم ويشاورهم ، ليزداد استيثاقا
واطمئنانا الى الامر ، كما كان يفعل عمر ، حيث يجمع علماء الصحابة ويشاورهم ،
بل كان يطلب رأي صغار السن فيهم مثل عبد الله بن عباس ، الذي قال له مرة :
تكلم ولا يمنعك حداثة سنك .

ومن هذا الجانب الاخلاقي : ان يرجع عن الخطأ اذا تبين له ، فالرجوع الى
الحق خير له من التماسي في الباطل ، ولا اثم عليه في خطئه ، لانه مأجور
عليه ، وانما يأثم اذا عرفه ثم أصر عليه عنادا وكبرا ، او خجلا من الناس
والله لا يستحي من الحق .

وقد كان بعض السلف يفتي سائله ، فاذا تبين له خطؤه بأمر ينادي في
الناس بأن فلانا الفقيه أفتى اليوم خطأ . ولا يبالي بما يقول الناس .

ومن أخلاقيات المفتي أن يفتي بما يعلم أنه الحق ، ويصر عليه . ولو أغضب من أغضب من أهل الدنيا ، وأصحاب السلطان ، وحسبه أن يرضي الله تبارك وتعالى . وكل الذي فوق التراب تراب .

وقد أفتى الأئمة المتبوعون بأحكام رأوها حقا ، ورأها أصحاب السلطان ضد سلطانهم ، فأصروا عليها مجاهرين ، وعرضوا أنفسهم لسخط المتسلطين . فضربوا وأوذوا ، ولكنهم صبروا على ما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا .

ولقد امتحن شيخ الإسلام ابن تيمية من أجل فتاويه التي خالف بها المألوف لدى المقلدين الجامدين ، فكادوا له لدى أولى السلطة ، حتى دخل السجن أكثر من مرة ، وظل في محنته الأخيرة إلى أن وافاه الأجل رضى الله عنه . ومع هذا لم يتزعزع عن موقفه ، ولم يتراجع عما رأى أنه الحق ، ولم يبال بسجن ولا نفي ولا تهديد بقتل ، ومن كلامه في ذلك : سجنى خلوة ، ونفى سياحة (هجرة) وقتلي شهادة .

وقبل ذلك كله يجدر بمن عرض نفسه للفتوى أن يشعر بالافتقار إلى الله تعالى ، وصدق التوجه إليه ، وأن يقف على بابيه متضرعا داعيا ، أن يوفقه للصواب ويجنبه زلل الفكر واللسان والقلم ، ويحفظه من اتباع الهوى . وخلق به أن يقول ما كان يقوله ابن تيمية : اللهم يا معلم إبراهيم علمني ، وما كان يقوله بعض السلف ، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العالم الحكيم .

أو يدعو بدعاء موسى عليه السلام : « رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني ، يفقهوا قولي » .

وبما جاء في الصحيح من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، أنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » . (٢١)

وقد وضع علماء المسلمين جملة من الكتب فصلوا فيها الشروط والواجبات والآداب التي ينبغي أن تتوافر فيمن يقوم بالافتاء .

منها : « صفة الفتوى والمفتي والمستفتي » للعلامة ابن حمدان الحنبلي ومنها : « الأحكام في تمييز الفتاوى والأحكام » للإمام القرافي المالكي ومنها : « الفقيه والمتفقه » للإمام الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ومنها : الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق . « اعلام الموقعين عن رب العالمين » للإمام ابن عبد الله شمس الدين ابن القيم .

وينبغي لمن وضع نفسه - او وضعته الاقدار - موضع الفتيا ، ان يراجع هذه الكتب - وبخاصة : آخرها ، فهو أجمعها - ليمضي في طريقه على نور من ربه ، وبصيرة من أمره .
واجب المستفتي :

واذا كان على المفتي واجبات يجب ان يقوم بها ، وآداب يحسن ان يراعيها ، فان على المستفتي مثل ذلك أيضا .

السؤال عما ينفع :

وأول ما يجب عليه أن يحسن السؤال ، فحسن السؤال نصف العلم ، كما هو ماثور . وتطبيقا لهذا المعنى يجب أن يكون سؤاله عما ينفع ، أي يسأل في واقعة يعانيتها هو أو غيره ويريد الحكم فيها . ولا يسأل فيما هو مفترض بعينه الوقوع . فهذا من : « أغاليط المسائل » التي جاء الحديث بالنهي عنها (رواه ابو داود) .

وقد سأل بعض الصحابة النبي - ص - أسئلة لا ثمرة لها ، فغضب لئلا غضبا شديدا ، كسؤال عبد الله بن حذافة له : من أبي ؟ لان مثل هذا السؤال لا نفع له قط . لانه ان كان له أب غير الذي ينسب اليه بين الناس ، لم يكسب من ذلك الا أن يفضح أمه ، ويزري نفسه .

وقد عاقب عمر رجلا جعل كل همه أن يسأل عن التشابهات ، التي لا يتعلق بها حكم عملي ، وقد يثير الجري وراءها وراء وجدلا لا طائل تحته ، الا اضاعة الاوقات ، وبلبلة الافكار ، وايغار الصدور .

ولما سئل الامام مالك عن معنى « الاستواء » في قوله تعالى « استوى على العرش » غضب وقال للسائل : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة !

وقد روي في التفسير ان بعض المسلمين سألوا النبي - ص - : ما بال الهلال يبدو رقيقا كالخيوط ، ثم لا يزال ينمو حتى يصير بدرا ، ثم ينقص حتى يصير كما كان ، فأنزل الله قوله : « يسألونك عن الاهلة ، قل : هي مواقيت للناس والحج » فعدل عن الجواب عن عين سؤالهم الى الجواب عن منافع الاهلة في الدين والحياة . فهذا ما يقدر على فهمه في ذلك الوقت ، وهو كذلك أجدى عليهم وأنفع لهم .

وسائر الاسئلة التي سجلها القرآن للمسلمين في عصر النبوة كانت أسئلة

واقعية تتصل بصميم حياتهم ، لا بأخيلة وافتراضات وأغلوطات يدفع إليها حب التسلية وتزجية الفراغ ، أو التعامل الاجوف ، أو التعمت وتعجيز الغير ، أو نحو ذلك من البواعث الرخيصة التي لا وزن لها في دين ولا اخلاق .
ومن اسئلتهم التي خلدها القرآن « يسألونك عن الخمر والميسر »
« يسألونك ماذا ينفقون » « يسألونك عن اليتامى » « يسألونك عن المحيض »
« يسألونك ماذا أحل لهم » الخ .

وقد ظل المسلمون في عصور ازدهارهم يسألون عما يفيدهم في دينهم ومعاشهم ومعادهم ، وإذا جمع بأحدهم جواد خيالهم ردهم علماؤهم الى جادة الصواب ، وأفهموهم أن الاسلام يريد المسلم ايجابيا منتجا ، يعرض عن اللغو ، ويشغل نفسه ووقته بالنافع من القول والعمل والفكر .

ولما تخلف المسلمون - حضاريا وفكريا - أكثروا من الاسئلة التي لا يصلح بها دين ، ولا ترتقى بها دنيا ، ولا يزكو عليها فرد ، ولا تنهض بها جماعة . وشغل عوام المسلمين بمسائل وتفصيلات لم تخطر ببال أحد من سلف الامة .

كان للمتأخرين من علمائهم المقلدين دور كبير في اذكاء هذه الروح ، ودعم هذا الاتجاه ، لانهم ضيعوا اللباب ، وشغلوا بالقشور ، وشغلوا الناس معهم بها ، حتى ان تدريس الموضوع والطهارة ليستغرق دروس شهر كامل كشهر رمضان .
ولقد بقى من رواسب عصور الانحطاط بقية من الناس ، رأيت من أسئلتهم العجب العاجب ، وقرأت في رسائلهم الى ما يثير الدهشة ، ويستفرغ الضحك ، وشر البلايا ما يضحك كما قيل .

ما لون كلب اهل الكهف ؟ وهل كان ذكرا أم انثى ؟ وأين كانوا ومتى كانوا ؟
مع ان الله تعالى لم ينص على شيء من ذلك ، ولو علم فيه خيرا لنا لذكره . بل رأينا القرآن يذكر لنا اختلاف اهل الكتاب في عددهم ، ما بين ثلاثة وخمسة وسبعة ثم يعقب على ذلك ، فيخاطب الرسول بقوله : « قل : ربي أعلم بعدتهم ، ما يعلمهم الا قليل ، فلا تمار فيهم الا مراء ظاهرا ، ولا تستفت فيهم منهم احدا » .
فلم يصرح الله تعالى بعددهم وهو أعلم به ، ونهى الرسول أن يتعمق فسي الجدال معهم ، تعليما للامة الا يشغلوا أنفسهم بمثل هذا الخلاف والجدال .

ومن هذا اللون من الاسئلة ما يثيره بعض المتفهبين حول الامور الغيبية :
بأي لغة يتكلم الناس في القبر ؟ بالسريانية ؟ أم بالعربية ؟ أم بغير هذه وتلك ؟
ولقد كان الفقيه التابعي الجليل الامام عامر الشعبي يستخدم النكتة الملاذعة في الرد على هذا اللون من الاسئلة الغريبة .

سأله أحداهم يوما عن زوجة ابليس !! فقال : ذاك عرس لم اشهده - !
وسأل آخر : كيف يخلل لحيته في الموضوع وهي كثيفة ؟ فقال له : انقعها من الليل !

وقد اتبعت هذه الطريقة نفسها في بعض الاحيان مع بعض الناس . .
 قال لي بعضهم يوما وأنا القى درسا في المسجد وهو يتفصّل ويتعالّم
 يا سيدنا الشيخ ، ما اسم اخت سيدنا موسى التي ذكرها الله في القرآن ؟
 فقلت له : مالك ولها ؟ أتريد أن تخطبها ؟ ! هب أن اسمها مريم أو زليخا
 أو مارية هل يفيدك هذا شيئا ؟ ان الله لم يذكر لنا اسمها حين قص علينا أمرها
 ورسوله - ص - لم يبين لنا : ما اسمها . فلماذا نجهد أنفسنا ونعنيها فيما
 أراحنا الله منه ، ولا نفع لنا فيه ؟ !
 وسامح الله بعض المفسرين الذين يبدئون ويعيدون في تعيين هذه المبهمات ،
 وذكر الأقوال المروية فيها على اختلافها ، وكلها اسرائيليات لا قيمة لها في ميزان
 العلم الحق . ولا ثمرة لها في دين الله ، ولا دنيا الناس .

استفت قلبك :

وعلى المستفتي أن يتقى الله ويراقبه في استفتائه إذا استفتى ، ولا يجعل
 الفتوى ذريعة الى أمر يعلم من قرارة نفسه أنه غير جائز شرعا . وإنما ليس
 على المفتي ، وغره بزخرف القول ، أو باخفاء عنصر له تأثير في تكييف القضية
 المسئول عنها ، فيجيب المفتي بما يظهر له ، غير منقطن الى خبايا الموضوع
 وخلفياته . ولو عرضت عليه القضية بوضوح ، لا تلبس فيه ولا تمويه ، وظهر
 له من خباياها ما أخفى عنه ، لغير فتواه .

فلا يخدعن المستفتي نفسه ، ويحلل لها ما يوقن - بينه وبين نفسه - أنه
 حرام ، لجرد أنه حصل في يديه فتوى من هذا الشيخ أو ذاك ، هي - في واقع الامر ،
 في غير موضوعه ، أو في غير حالته .

والمفتي هنا كالقاضي الذي يحكم بحسب الظاهر ، تاركا الى الله أمر
 الخفايا والسرائر ، وقضائه بحسب الظاهر ، لا يجعل الحرام في الباطن حلالا .
 قال تعالى : « ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا
 فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » .

وفي الحديث الصحيح : « انكم تختصمون الى ، ولعل بعضكم أن يكون الحن
 بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق
 أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » .

وإذا كان في قضاء الرسول المصطفى بحسب ما يظهر له ، فكيف بقضاء
 غيره ؟ !

ولاخلاف أن المفتي في هذا الامر كالقاضي ولا فرق .

وكل فتوى تحوك في صدر المستفتي ، ولا تطمئن اليها نفسه ، ولا يستريح اليها ضميره ، لسبب من الاسباب المعتبرة ، يجب أن يتوقف عن العمل بها ، حتى تتضح له الرؤية ، ويصل الى مرحلة الاطمئنان النفسي ، بأن يسأل أكثر من مفت ، او يعاود المفتي الاول مرة بعد أخرى ، حتى يزول التردد بالثبوت ، وينقطع المشك باليقين ، ما وجد الى ذلك سبيل • فالقلب - او الضمير بتعبير عصرنا - هو المفتي الاول في هذه الاحوال ، كما في الحديث المعروف •

يقول العلامة ابن القيم : « لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتي ، اذا لم تطمئن نفسه ، وحاك في صدره من قبوله ، وتردد فيها • لقوله صلى الله عليه وسلم : « استفتت نفسك وان افتاك الناس وافتوك » •

فيجب عليه أن يستفتي نفسه أولا ، ولا تخلصه فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم الامر في الباطن بخلاف ما افتاه ، كما لا ينفعه قضاء القاضي بذلك •

ولا يظن المستفتي أن مجرد فتوى الفقيه تبيح له ما سأل عنه اذا كان يعلم ان الامر بخلافه في الباطن ، سواء تردد أو حاك في صدره ، لعلمه بالحال في الباطن ، أو لشكه فيه ، أو لجهله به ، أو لعلمه جهل المفتي ، أو محاباته في فتواه ، أو عدم تقيده بالكتاب والسنة ، أو لانه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة ، أو غير ذلك من الاسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها •

فان كان عدم الثقة والطمأنينة لاجل المفتي ، يسأل ثانيا وثالثا حتى تحصل له الطمأنينة • فان لم يجد ، فلا يكلف الله نفسا الا وسعها • والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة • (٢٢)

تبيين الفتوى بكل قيودها :

وعلى المستفتي بعد ذلك أن يتفحص فتوى مفتيه تمام التفحص ، ويتبين ما فيها من قيود وشروط تمام التبين ، ثم يطبق ذلك على نفسه وحاله • فلا يخطف الجواب خطفا ، قبل أن يتأمل أوائله وأواخره ، وما يحمل في طيه من قيود أو أوصاف قد لا تنطبق على قضيته عند التطبيق • وقد يجيب المفتي بكلام عام ، ثم ينبه في اثناء فتواه أو في اخرها على قيد أو شرط ، أو يستدرك كلامه الاول ، فيقيد مطلقه ، أو يخصص عمومه ، أو يفصل مجمله •

فلا بد للمستفتي أن يراعي هذا كله ، ولا يأخذ ببعض الجواب دون بعض ، اذا اراد أن يتخلص من التبعة ، ويلقى الله تعالى سليما من الاثم •

واجب المسلم : طلب العلم :

ثم ان على المسلم ان يتفقه في دينه ، ويتعلم من احكامه ما ينفعه ، وما يسير به في طريق سوى ، حتى لا تختلط عليه الامور ، ويلتبس عليه الحق بالباطل والحلال بالحرام .

ولهذا جاء في الحديث : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » والمراد : كل انسان مسلم ، ذكرنا كان ام انثى ، فالمسلمة كالمسلم في طلب العلم بالاجماع ، وان لم يرد في الحديث لفظ « مسلمة » .

اذا لم يتعلم المسلم ، تكون النتيجة انه يسير في طريق ، ولكن غير الطريق السليم يبتدع في الدين ما ليس منه ، ويعبد الله على غير ما شرع ، والله تعالى لا يريد من عباده ان يبتدعوا ، لان الله تعالى هو الشارع ، وليس لهم ان يشرعوا في دينهم ما لم ياذن به الله . والنبي - ص - يقول : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد ، اياكم ومحدثات الامور ، فان كل بدعة ضلالة » .

اذا لم يتعلم الانسان دينه ، فقد يحلل الحرام ، ويحرم الحلال . يحرم على نفسه ما لم يحرم الله ، ويبيح لنفسه او لغيره ما حرمه الله . قد يرد الصحيح ويقبل الباطل ، ويصوب الخطأ ، ويخطيء الصواب ، وقد رأيت هذا كثيرا وعينته . فمن الناس من يرد حديثا ورد في البخاري بحديث لا اصل له ، بعضهم رد الحديث « لن يفلح قوم ولوا امرهم امراة » وهو ثابت في صحيح البخاري ، من أجل حديث « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » يعني عائشة ، وهذا الحديث باطل كما حقق العلماء .

وهذا انما جاء من الجهل بالدين . . . فلا بد ان يتعلم الانسان دينه ، فاذا تعلم دينه استطاع ان يسير على هدى ، ويمضي على بينة من ربه ، ولكن ، من اين يعرف المسلم احكام دينه وتعاليمه ؟ هناك طرق لذلك :

فاول هذه الطرق : هو الكتب الاسلامية المعتمدة .

فكل مسلم أدرك حظا من العلم ، ويحسن الفهم من الكتب ، يجب عليه ان يقرأ منها ما يلانمه ، وان يتتقف ، وان يعي . ولكن هنا بعض الخطر ، فهناك كتب محشوة بالاسرائ依ليات ، وهناك كتب لا تخلو من احاديث موضوعة أو منكرة ، وهناك كتب فيها اتجاهات غير سليمة . ولهذا يجب الا يقرأ المسلم من الكتب الا ما هو موثق ومعتمد من عالم موثوق به في علمه ، وفي سلامة اتجاهه ، يعرف المسلم ان هذا الكتاب مقبول أو مرفوض ، نافع أو ضار . وقد يكون نافعا ومقبولا ، الا في مواضع معينة منه ، فيقرأ مع الحذر .

ومن آفات هذا العصر ، أن الناس لا يريدون أن يقرأوا الكتب النافعة ، ولا يصبرون على قراءة الكتب الأصلية ، حتى أن بعض الأدباء يسمي هذا العصر ، عصر « السند وتش » يعني أن الناس ما عادوا يطبقون أن يجلسوا الى مائدة حافلة لمدة ساعة من الزمن ، يأكلون في أناة ، وينصرفون على مهل ، إنما يريد أكثرهم (سند وتشا) سريعا ، يلتهمه وهو ماش أو راكب .
فكذلك الناحية الثقافية أيضا ، يريد القاريء أن يقرأ رسائل صغيرة ، ونشرات سريعة . أما أن يقرأ كتابا في التفسير كابن كثير ، أو كتابا معتمدا في الحديث كالبخاري أو شرحه ، فليس عند كثير من الناس من الطاقة والجلد على ذلك في عصر السرعة .

فإن كان ولا بد من قراءة الكتب الملخصة ، فليقرأ الجيد منها بإشراف عالم ثقة وبتوجيهه .
هذه واحدة . .

والطريقة الثانية : هي مجالس العلم ، ومجالسة العلماء - أن يستفيدوا من دروس العلم . كما قال لقمان لابنه : « يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك ، فإن القلوب تحيا بالعلم كما تحيا الأرض الميتة بوابل المطر .
الذي يحيي القلوب هو العلم . العلم النافع . ولهذا جاء في كثير من الأحاديث النبوية حث على مجالس الذكر ، وأنها روضة من رياض الجنة :
« إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا . قالوا : وما هي يا رسول الله ؟ قال : هي مجالس الذكر أو خلق الذكر » .

وبعض الناس يظن الذكر ، هو ما يفعله الدراويش وادعياء الصوفية من الآهات والكلمات والإشارات . إنما الذكر الذي عرفه الصحابة والتابعون هو تذاكر أمور الدين ، وتلاوة كتاب الله ، وتذاكر الحلال والحرام ، وتذاكر التفسير والحديث والفقه .

هذا هو أعظم ذكر . أنه الذكر النافع ، خلاف ما يفعله كثير ممن يسمون بالذاكرين .

والطريق الثالث للتعليم : أن يسأل المسلم فيما يعرض له من أمور ، وما يعن له من مشكلات يومية ، تشبه عليه الأمور فيها ، ولا يعرف أهي من الحلال أم من الحرام .

لا بد هنا أن يسأل أهل الذكر ، وأهل العلم ، كما أرشدنا الله تعالى في كتابه بقوله : « فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون » أي ارجعوا الى أهل المعرفة وأهل الخبرة ، وهذه قاعدة في الحياة كلها . كما أن الإنسان ، إذا مرض - هو أو مرض ولده ، يرجع الى أهل الاختصاص في الطب ، كذلك في كل أمر من الأمور ومنها أمور الدين .

وفي حياة النبي - ص - أصيب أحد الصحابة بجرح ، وكان عليه جنابة ، ولا بد أن يغتسل ويتطهر . فافتاه بعض من معه بأن ينزل الماء ويغتسل مع هذه الجراحة . فكانت النتيجة أن الرجل مات من آثار ذلك . فلما بلغ النبي - ص - خبر هذه الحادثة قال في شأن هؤلاء الذين أفتوه : قتلوه . قتلهم الله ! هـلا سألوا إذ لم يعملوا ؟ فانما شفاء العيى السؤال . انما كان يكفيه أن يربط على جرحه ، ويتيمم .

« للبحث صلة »

الفتوى بين الماضي والحاضر (٢)

د . يوسف القرضاوي ★

مزلق المتصدين للفتوى في عصرنا :

لقد شهد عصرنا نهضة علمية واسعة في مجال الدراسات الاسلامية ، وقامت جامعات ومعاهد ومؤسسات لتدريس العلوم الدينية الاسلامية في مناطق كثيرة من بلاد العرب والاسلام ، وذاب جليد الركود الذي ساد الفكر الاسلامي طوول عصور التخلف تحت مرارة المواجهة مع العصر والواقع ، وبرز صراع مريـر بين القديم والجديد ، تمخض عن فئات ثلاث من الناس .

• فئة تشبثت بالقديم كله ، على ما فيه من شوائب وانحرافات .

• وفئة تبنت الجديد كله ، بما فيه من نقائص وسيئات .

• وفئة وقفت موقف الوسط ، وقالت : نتمسك بكل قديم نافع ، ونرحب بكل

جديد صالح .

وفي وسط هذه الدوامة من صراع الافكار ، وتدافع التيارات ، كان لا بد من تتأثر الفتوى والمتصدون لها بهذا الواقع . فالانسان - شاء ام ابى - لا يستطيع ان ينفصل عن مكانه وزمانه ، وبعبارة اخرى : عن بيئته وعصره ، والناس

★ رئيس قسم الدراسات الاسلامية بكلية التربية في قطر .

بزمانهم اشبه منهم بابائهم كما قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه .
 والمفتون في اي عصر معرضون للخطأ بحكم بشريتهم ، وعدم ضمان العصمة
 لهم ، ولكن المؤثرات الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية في عصرنا
 اشد منها في اي عصر مضى . ومن هنا تكثر المزالق التي تزل فيها الاقدام ،
 وتضل الافهام ، وتتعدد اسباب الخطأ ، ان لم نقل : الانحراف .
 والضرر المخوف من الخطأ او الانحراف في فتاوى عصرنا اشد منه فـ في
 ازمنا سلفت ، نظرا لسعة الدائرة التي تنتشر فيها الفتوى الخاطئة او المنحرفة ،
 بوساطة وسائل الاعلام الحديثة ، من طبع ونشر واذاعة وتلفزة .
 وبهذا كان لزاما علينا ان ننبه على المزالق الخطرة ، او الاسباب البارزة ،
 التي تقضى بالمتصددين للفتوى ، والمتحدثين باسم الشريعة الى اخطاء مؤكدة .
 وانحرافات جسيمة . ربما يترتب عليها تحليل ما حرم الله ، او تحريم ما احل الله ،
 او استقاط ما اوجب الله ، او تشريع ما لم يأذن به الله ، او تكذيب ما اخبره الله .
 فما هي تلك المزالق او الاسباب ؟

هذا ما نحاول بيانه في الصفحات التالية . ١- الجهل بالنصوص او الغفلة عنها :

ومما يعرض المفتي للخطأ : الغفلة عن النصوص الشرعية او الجهل بها ، وعدم
 الاطاحة بها وتقديرها حق قدرها ، وخصوصا اذا كان من يتعرض للفتوى من
 الجراء المتعجلين الذين يريدون ان يملئوا اذهار الصحف او المجلات باي شيء ،
 دون ان يجشم نفسه عناء الرجوع الى المصادر والبحث عن الاقضية في مظانها ،
 ومراجعة الثقات من اهل العلم .

واكثر ما تقع الغفلة عنه هنا هو : نصوص السنة . فقد خشا الجهل بها في
 هذا العصر غشوا مخيفا ، حتى ان بعضهم ليفتي بما يناقض احاديث الصحيحين
 او احدهما مناقضة صريحة بينة ، لان حضرته لم يقرأ هذه الاحاديث ولم يسمعها
 فجعل جهله حجة على دين الله .

ومن امثلة ذلك : ان يفتي بعضهم بجواز لبس ما يسمى « الباروكة » وهي
 رأس صناعي كامل من الشعر ، تلبسه المرأة - او الرجل - فوق شعرها
 الطبيعي ، تغطي رأسها كله تزور به على الناس .

ولو قرأ هؤلاء صحيح البخاري وحده ، لوجدوا فيه من الاحاديث الصريحة
 الناهضة ما يقطع بحرمة هذا الصنيع .

فقد روى البخاري في كتابه اللباس من صحيحه عن عائشة ، واختها اسماء ،

وابن مسعود ، وابن عمر ، وابي هريرة - رضى الله عنهم - ان رسول الله -
- ص - « لعن الواصلة والمستوصلة » والواصلة هي التي تقوم بوصل الشعر
لنفسها او لغيرها . والمستوصلة : التي تطلب ذلك .

واكثر من ذلك ان النبي - ص - لم يجز لمن تساقط شعرها نتيجة المرض ان
يوصل به شعر اخر ، ولو كانت عروسا . سدا للذريعة ، واغلاقا لها - هذا
الباب بالكلية . فعند البخاري عن عائشة : ان جارية من الانصار تزوجت (اي
عقد عقدها) ، وانها مرضت فتمعط شعرها . فارادوا ان يصلوها . فسألوا النبي
- ص - فقال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة » !

وعن اسماء قالت : سألت امرأة النبي - ص - فقالت : يا رسول الله ان ابنتي
اصابتها الحصبة ، فاحرق شعرها ، واني زوجتها ، افأصل فيه . فقال : « لعن
الله الواصلة والمستوصلة » .

وعن سعيد ابن المسيب قال : قدم معاوية المدينة اخر قدمة قدمها ، فخطبنا ،
فاخرج كبة من شعر . قال : ما كنت اري احدا يفعل هذا غير اليهود ! ان النبي
- ص - سماه الزور . يعني الواصلة في الشعر .

وفي رواية : انه قال لاهل المدينة : اين علماءكم ؟ سمعت رسول الله - ص -
ينهي عن مثل هذه . ويقول : انما هلكت بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم «
وتسمية هذا العمل « زورا » يشير الى علة من علل تحريمه ، وهي التزوير
والتدليس ، وبعض الاحاديث او مات الى علة اخرى ، وهي تغيير خلق الله ، الذي
هو من وسائل الشيطان .

والعجيب ان يكون اليهود وراء هذا العمل من قديم !
ولعل مرتكب هذا الفعل ، واعتباره من اسباب هلاك بني اسرائيل يدل على
تأكيد حرمة .

ومثل ذلك قول بعضهم في احدى المجلات : ان خروج المرأة بالثياب العصرية
التي تكشف معها السيقان والاذرع والصدور والشعور وما هو اكثر منها ، والتي
تشف وتصف وتحدد مفاتن الجسم ، انما هي من صفات الذنوب ، التي يكفرها
مجرد اجتناب الكبائر .

وغفل هذا الكاتب عن الحديث الصحيح ، الذي رواه مسلم عن ابي هريرة عن
رسول الله - ص - قال :

« صنفان من اهل النار لم ارهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر ، يضربون
بها الناس . ونساء كاسيات عاريات ، مائلات مميلات ، رؤوسهن كأسنة البخت

المائلة • لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها ، وان ريحها ليوجد من مسيرة
كذا وكذا •

والحديث يصور في شقه الثاني - نساء عصرنا بثيابهن ورؤوسهن ، كأنه يراهن
رأي العين •

وقد جعلهن من اهل النار ، ولو كان لبسهن للثياب التي تجعلهن كاسيات
عاريات ، من صفات المحرمات ، ما جعلهن من اهل النار ، ولا حرم عليهن دخول
الجنة ووجدان ريحها • فهذا من موجبات الكبائر من غير شك •
٢- سوء التأويل :

وقد لا يأتي الخطأ من عدم استحضار النص ، ولكن من سوء تأويله ، وفهمه
على غير وجهه •

وسوء الفهم أو سوء التأويل ، افة قديمة منيت به النصوص الدينية ، والكتب
المقدسة ، وهو احد الوجهين فيما وصم به القرآن اهل الكتاب من « تحريف الكلم
عن مواضعه » •

فليس المقصود بالتحريف تبديل لفظ مكان لفظ فحسب ، بل يشمل تفسير اللفظ
بغير المراد منه • فهذا هو التحريف المعنوي ، والاول هو التحريف اللفظي •
ومن امثلة سوء التأويل ما قاله بعضهم حول الايات التي ورت في سورة المائدة
في شأن من لم يحكم بما انزل الله ، وهو قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما انزل
الله فاولئك هم الكافرون » « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون »
« ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون » •

قال هذا القائل : ان هذه الايات لم تنزل فينا - معشر المسلمين - وانما
نزلت في اهل الكتاب خاصة •

ومقتضى هذا - في زعمه - ان من لم يحكم بما انزل الله من اليهود والنصارى
فهو كافر أو ظالم أو فاسق • واما من لم يحكم بما انزل الله من المسلمين فليس
كافرا ولا ظالما ولا فاسقا •

وهذا والله مما لا ينقضي منه العجب •

صحيح ان سياق الايات في اهل الكتاب لانها جاءت بعد الحديث عن
التوراة والانجيل ، ولكن يلاحظ انها جاءت بالفاظ عامة ، تشمل كل من اتصف
بها من كتابي أو مسلم •

ولهذا حقق الاصوليون من علماء المسلمين : ان العبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب •

ونظير ذلك ان تقول : فلان مرض ، لانه اساء التغذية والتهوية ، ومن اساء
التغذية والتهوية اصابته الامراض •

فالقضية الاولى خاصة بفلان هذا ، ولكن التعقيب الاخير جاء بلفظ عام يشمل كل من اساء في تغذية بدنه ، او تهوية مسكنه ، وحكم عليه بان تصيبه الامراض .
او تقول : المدرسة الفلانية ساءت نتيجتها اخر العام لسوء ادارتها ، ومن ساءت ادارته ساءت نتيجته .

فالكلام الاول خاص بمدرسة معينة ، والكلام الاخير عام بالفاظه لكل من اساء الادارة ، بحيث يشمل هذه المدرسة وكل المدارس ، وغير المدارس ايضا على ما يقتضيه عموم اللفظ .

ومن ثم نقول : ان نزول الايات في شأن اهل اكتاب لا يجعلها مقصورة عليهم لانها جاءت بالفاظ عامة تشملهم وتشمل كل من شاركهم في الوصف المذكور .
ولا يقبل عقل عاقل ان تكون التعقيبات المذكورة خاصة باليهود او بالنصارى وحدهم . بمعنى ان الحكم بغير ما انزل الله من اليهودي والنصراني كفر وظلم وفسوق ، ومن المسلم لا يعد كذلك .
هذا كلام مرفوض لعدة اوجه :

(١) هذا مناف للعدل الالهي ، لان معناه ان الله يكيل بكيلين ، كيل لاهل الكتاب وكيل للمسلمين . مع ان الله لا يعامل عباده بالعناوين والاسماء ، بل بالايمان والاعمال . ولهذا قال في سورة النساء : « ليس بامانيكم ولا امانى اهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به » .

(٢) ان هذا القول يعطى ان ما انزل الله على المسلمين دون ما انزل على اهل الكتاب ، لان ترك الحكم بما انزل على اهل الكتاب اعتبره كفرا وظلما وفسوقا اما ترك الحكم بما انزل الله على المسلمين فليس كذلك .

هذا مع ان الذي لا ريب فيه ان الله انزل على المسلمين خير كتبه ، فهو المصدق لها ، المهيمن عليها ، وهو من بينها الكتاب المعجز المحفوظ الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

يقول الله تعالى لرسوله : « وانزلنا اليك الكتاب بالحق ، مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه ، فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق » .

(٣) ان العبرة من ذكر قصص اهل الكتاب في القران ، وبيان احوالهم والحكم لهم او عليهم ، ان يتعظ بها المسلمون . فيتأسوا بما عندهم من خير ، ويحذروا مما قارفوه من شر . والا كان ذكر هذه الامور عبثا .

والواقع ان كافة علماء المسلمين يستشهدون بالايات الخاصة التي جاءت في

اهل الكتاب . ايماننا منهم بانها سيقت للاعتبار والذكرى .
ولهذا لم يتوقف احد عن خطاب علماء المسلمين بما خوطب به بنو اسرائيل في
القران في قوله تعالى . « اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وانتم تتلون
الكتاب افلا تعقلون ؟ » .

واذا كان هذا في الخطاب الخاص ، فكيف باللفظ العام ، كما في الايات
التي معنا ؟ وهي ايات ثلاث تتحدى كل متأول ، وتدمغ كل حاكم منحرف عن
حكم الله باوصاف ثلاثة ، بالكفر والظلم والفسوق .
ولو كان رمحا واحدا لا تقيته
ولكنه رمح وثنان وثالث

٣- عدم فهم الواقع على حقيقته :

ومن اسباب الخطأ في الفتوى عدم فهم الواقع الذي يسأل عنه السائل فهما
صحيحا ، ويترتب على ذلك الخطأ في التكليف ، اعني في تطبيق النص الشرعي
على الواقعة العملية .

مثال ذلك ما نشرته بعض الصحف على لسان احد العلماء : ان لبس
« الباروكة » التي تحدثنا عن حكمها من قبل - امر مشروع ولا غبار عليه من
الناحية الشرعية . بدعوى انها ليست اكثر من غطاء للرأس ، فهي ليست
داخلة في « الوصل » الذي لعن النبي - ص - من فعله ، وانما هو بمثابة من
وضع على رأسه قلنسوة او عمامة او خمارا . او نحو ذلك . وتفريعا على ذلك
يجوز للمرأة ان تخرج بها دون ان تغطي رأسها بشيء ، لانها هي نفسها غطاء !

وهذا للأسف فهم اعوج واعرج لحقيقة موضوع الاستفتاء ، وهو
« الباروكة » .

فان اعتبارها غطاء وخمارا للرأس امر لا يقره الشرع ولا العقل ولا الفطرة ،
ولا العرف ولا اللغة .

ولا يقول احد من اهل الشرع : ان لبس الباروكة امتثال لقوله تعالى :
« وليضربن بخمرهن على جيوبهن » .

ولا يقول العرف ان المرأة اذا لبست الباروكة قد اختمرت او غطت رأسها .
ولا تدعي لابس الباروكة نفسها انها مختمرة .

ولا يزعم لغوى ان هذه « الباروكة » تصلح لان تسمى خمارا .
ومصدر الخطأ الذي وقع فيه المفتي هو اخراج « الباروكة » من مسمى
« الوصل » الملعون فاعله على لسان رسول الله - ص - توهمتا منه انها ليست

وصلا ، لانها شعر كامل يلبس فوق الرأس كله . ولذلك يسميها بعضهم « الرأس الصناعي » .

وكان على هذا المفتي لو تأمل موضوع السؤال ان يقول : انها لو لم تكن الوصل المحرم بعينه ، لكانت شيئا اكبر من الوصل ، لان الشارح اذا كان قد حرم وصل قصة من شعر ، فكيف بشعر كامل ! فتحرير هذا من « باب اولى » كما يقول العلماء .

وذلك انهم في زمن النبي - ص - لم يكن لديهم القدرة الصناعية التي تنتج مثل هذا الذي ينتجه عصرنا من الوان الزينة والترف .

ومقتضى كلام هذا المفتي المتمجل بالجواب : ان الوان الزينة الاخرى التي تعمل بالشعر وهي (دون الباروكة) حلال . ، مثل الصاق قليل من الشعر فسي اعلى الرأس او في مؤخرة ، مما ينطبق عليه بوضوح اسم « الوصل » ونتيجة هذا هو التناقض المكشوف : ان نحرم القليل ، ونحلل الكثير . او نحرم الجزء ونبيح الكل .

فهل يقبل هذا احد من اولي الالباب ؟

ومن الناس من يجازف بالفتوى في امور المعاملات الحديثة ، مثل التامين بأنواعه ، واعمال البنوك ، والاسهم والسندات ، واصناف الشركات ، فيحرم او يحلل ، دون ان يحيط بهذه الاشياء خبرا ، ويدرسها جيدا .

ومهما يكن علمه بالنصوص ، ومعرفته بالادلة ، فان هذا لا يغني ما لم يؤيد ذلك بمعرفة الواقع والمسئول عنه وفهمه على حقيقته .

٤ - الخضوع للاهواء :

ومن اشد المزالق خطرا على المفتي ان يتبع الهوى في فتواه ، سواء هوى نفسه ام هوى غيره . وبخاصة اهواء الرؤساء واصحاب السلطة ، الذين ترجى عطاياهم ، وتخشى رزاياهم فيتقرب اليهم الطامعون والخائفون ، بتزييف الحقائق ، وتبديل الاحكام ، وتحريف العلم عن مواضعه ، اتباعا لاهوائهم ، وارضاء لنزواتهم ، او مسايرة لشطحاتهم ونطحاتهم .

هذا مع تحذير الله تعالى اشد التحذير من اتباع الهوى .

يقول الله تعالى لرسوله في سورة الجاثية من القرآن المكي : « ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع اهواء الذين لا يعلمون . انهم لن يغفوا عنك من الله شيئا ، وان الظالمين بعضهم اولياء بعض ، والله ولى المتقين . هذا بصائر للناس وهدى ورحمة لقوم يوقنون » .

وفي سورة المائدة من اواخر ما نزل من القرآن المدنى ، يخاطب رسوله ايضا بقوله سبحانه : « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك » .

كما خاطب الله نبيه داود فقال : « يا داود ، انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب »

ويندد القرآن بعلماء السوء الذين يتبعون الهوى ، ويستحبون العمى على الهدى في اكثر من موقع في كتاب الله كقوله تعالى في سورة الجاثية « افرايت من اتخذ الهه هواه واضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه ، وجعل على بصره غشاوة ، فمن يهديه من بعد الله ، افلا تذكرون » .

وفي سورة الاعراف : « واتل عليهم نبا الذي اتيناه اياتنا فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين ، ولو شئنا لرفعناه بها ، ولكنه اخلد الى الارض واتبع هواه ، فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث . . »

كل هذا التشديد والتنديد والتحذير والتنفير من الهوى ، لانه - كما قال بعض السلف - شر اله عبد في الارض .

وكثير من الضلال الذي هلك به الافراد والامم لم يجرى نتيجة الجهل بالحق ، بل نتيجة عبادة الهوى ، من بعد ما تبين لهم الهدى « وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا » .

ولهذا يكمن الخطر في ضعف النفوس ، ومرضى القلوب ، من علماء الدنيا ، الذين يزينون للناس سوء اعمالهم فيرونها حسنا .

رضوا ان يجعلوا العلم خادما للسياسة ، وان يبيعوا الدين بالطين ، وان يكون العلماء ابواقا للسلطين ، واخوانا للشياطين .

وهؤلاء لا يستحون ان يغيروا جلودهم في كل حين كالشعابين ، وان يلبسوا لكل حالة لبوسها غير متورعين ولا خجلين ، فهم مستعدون لان يحللوا ما حرموه من قبل ، وان يحرموا ما حللوه ، لا تبعسا للدليل والبرهان ، ولكن تبعاً لتغيير السلطان . . فلكل مقام مقال ، ولكل زمان دولة ورجال ، ومقالهم جاهز لكل مقام . وهم دائما رجال كل دولة ، وكل زمان !

هذا الصنف الخبيث يحاط عادة بهالة من الدعاية تسترجهله ، وتغطي انحرافه ، وتنفع فيه ليكون شيئا مذكورا ، وتحدث حوله ضجيجا يلفت اليه الاسماع ، ويلوي اليه الاعناق . وان كان هذا لا يجعل من جهله علما ، ولا من فجوره تقوى - ، ولكن :

كمثل الطبل يسمع من بعيد . . . وباطنه من الخيرات خال

وبلية هذا الصنف ، ان ظهوره بمظهر اهل العلم والدين ، يفقد كثيرين من الناس الثقة بالعلماء الحقيقيين الذين اخلصوا دينهم لله ، واخلصهم الله لدينه ، فيأخذون البريء بالمسيء .

ومما يدخل في اتباع الهوى : الترجيح بين الاقوال المختلفة ، والاراء المتباينة ، بغير مرجح من دليل نقلى ، او نظر عقلي ، او اعتبار مصلحي ، الا مجرد الميل النفسي الى ذلك القول ، ولعله اضعف الاقوال حجة ، واسقطها اعتبارا . او لعله من زلات العلماء وزيفات الحكماء التي جاء التحذير منها في غير ما حديث .

ولهذا حذر المحققون من مثل هذا الاتجاه ، واعتبروه زيفا عن الحق ، وانحرافا عن الطريق المستقيم ، فهو حرام في الاسلام .

يقول المحقق ابن القيم :

« لا يجوز للمفتي ان يعمل بما يشاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح . بل يكتفي في العمل بمجرد كون ذلك قولاً قاله امام ، او وجه اذهب اليه جماعة ، فيعمل بما يشاء من الوجوه والاقوال ، حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به ، فارادته وغرضه هو المعيار ، وبها الترجيح . وهذا حرام باتفاق الامة .

قال : هذا مثل ما حكى القاضي ابو الوليد الباجي عن بعض اهل زمانه ، ممن نصب نفسه للفتوى : ان كان يقول : ان الذي لصديقي علي اذا وقعت له حكومة (قضية) او فتيا ، ان افتيه بالرواية التي توافقه ! ! .

قال : واخبرني من اثق به : انه وقعت له واقعة ، فافتاه جماعة من المفتين بما يضره ، وانه كان غائبا ، فلما حضر سألهم بنفسه ، فقالوا : لم نعلم انها لك ، وافتوه بالرواية الاخرى التي توافقه ! !

قال : (اي القاضي الباجي) وهذا لا خلاف بين المسلمين ممن يعتد بهم في الاجماع انه لا يجوز . وقد قال مالك - رحمه الله - في اختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - مخطيء ومصيب ، فعليك بالاجتهاد .

قال ابن القيم : وبالجمل ، فلا يجوز العمل والافتاء في دين الله بالشهوى والتحيز وموافقة الغرض . فيطلب القول الذي يوافق غرضه ، وغرض من يحاييه فيعمل به ، ويفتي به ، ويحكم به . . ويحكم على عدوه ويفتيه بضده . وهذا من افسق الفسوق ، واكبر الكبائر والله المستعان ، (١) هـ

ويزداد الامر شناعة على شناعة اذا خصص الشديد من الاقوال لجمهور الشعب ، والخفيف السهل منها للرؤساء واعوانهم . فهذا ضد العدل الذي بعث

به الرسل، وقامت به السموات والارض .

يقول العلامة القرافي :

« ولا ينبغي للمفتي اذا كان في المسألة قولان ، احدهما فيه تشديد . واخر

فيه تخفيف : ان يفتي العامة بالتشديد . والحواس من ولاة الامور بالتخفيف وذلك تقريبا من الفسوق (٢) . والخيانة في الدين . والتلاعب بالمسلمين . ودليل فراغ القلب من تعظيم الله ، واجلاله وتقواه ، وعمارته باللعب وحب الرياسة . والتقرب الى الخلق دون الخالق . نعوذ بالله من صفات الغافلين ، (٣)

ومما يقرب من هذا ، ويمكن ان يذكر في هذا المجال ، وان لم يكن فسي درجة ما ذكره الباجي او القرافي : ما رأيناه ولسنا به كثيرا في بدء صيام شهر رمضان المبارك ، وثبوت عيد الفطر ، في عديد من السنين ، في بعض الدول العربية خاصة .

فحين نعلم ان الفقه الاسلامي يحوى رأيين متقابلين حول اختلاف مطالع الهلال باختلاف الاقطار :

هل يعتبر فيصوم كل قوم ويفطروا برؤيتهم هم كما هو رأي ابن عباس ؟ ام لا يعتبر هذا الاختلاف ويلزم الصوم والافطار سائر البلاد اذا ثبتت الرؤية في بلد واحد ؟ ولا سيما اذا كانت متقاربة كالبلاد العربية ؟

قولان معروفان مشهوران في المذاهب المتبوعة ، ولكل منهما وجهته وادلتها . والواجب هو موازنة ادلة الرايين والاخذ بالراجح منهما ، واعلانه واتباعه . ولكن الذي حدث ان وضع القولان في ادراج بعض دور الفتوى ، تحت طلب الساسة المتسلطين .

فاذا كان هناك تقارب في السياسة وثبت هلال رمضان او شوال في البلد الفلاني اظهر هذا القول الذي يرى بلاد المسلمين كبلد واحد ، ويرى رؤية احدهما رؤية للجميع ، ولا يرى لاختلاف المطالع اعتبارا .

واذا كان هناك تباعد سياسي في عام اخر ، وثبت الهلال في نفس البلد السابق - وربما في عدة بلدان - طوى القول الاول ، وظهر القول المقابل ، وهو ان لكل بلد رؤيته ، ونحن لم نره ، فلا يلزمنا رؤية غيرنا !!

اي ان هؤلاء المسلمين وقعوا في شبيه مما عابه الله على المشركين في النسيء حين قال : « يحلونه عاما ويحرمونه عاما »

٥ - الخضوع للواقع المنحرف :

ومن المزالق التي تزل فيها اقدام المفتين في عصرنا : الخضوع لضغط الواقع المائل بما فيه من انحراف عن الاسلام ، وتحد لاحكامه وتعاليمه .

(٢) اقول : بل هو الفسوق بعينه . بل من افسق الفسوق ، كما قال الامام ابن القيم في

الفقرة السابقة .

(٣) الاحكام ص ٢٧٠

ومن المعلوم ان هذا الواقع انما صنعه الاستعمار الغربي ايام سطوته وسيطرته على بلاد المسلمين ومقدراتهم الثقافية والاجتماعية وغيرها . ثم استمر . بل نما ، على ايدي عملائه وتلامذته من بعده . ممن تخرجوا على يديه ، وصنعوا على عينيه .

ولا ريب ان كثيرا من الناس ، ممن يتصدون للحديث عن الاسلام واحكامه ، يعانون هزيمة روحية امام هذا الواقع . ويشعرون بالضعف البالغ ايام ضغطه القوي المتتابع .

فلا عجب ان تأتي احاديثهم وفتاويهم « تبريرا » لهذا الواقع المنحرف . وتسويغا لباطيله . باقاويل ما انزل الله بها من سلطان . ولا قام عليهما من برهان . ولهذا رأينا بعض المشتغلين بالفقه والفتوى ايام سطوة الرأسمالية يجهدون انفسهم في تبرير البنوك الربوية الرأسمالية . وبذل المحاولات المستميتة لتحليل الفوائد . رغبة في اعطاء سند شرعي لبقاء هذه البنوك واستمرارها مع رضا الضمير الاسلامي عنها . وهيئات .

وفي ايام سطوة الاشتراكية ، وجدنا كتباً ورسائل وبحوثاً ومقالات وفتاوى تصدر لتبرير التأميمات والمصادرات بحق وبغير حق .

ولا اتحدث هنا عن المأجورين ممن يبيعون دينهم بدنياهم او بدنيا غيرهم ، ويشترون بآيات الله ثمنا قليلا فقد تحدثت عنهم من قبل .

وانما اتحدث عن المخلصين الذين لا يزال الدين اعز عليهم من كل شيء ، ولكن الواقع يضغط عليهم بقوة ، من حيث يشعرون او لا يشعرون . فهم يركبون الصعب والذلول لتطويع النصوص للواقع . على حين يجب ان يطوع الواقع للنصوص ، لان النصوص هي الميزان المعصوم الذي يحتكم اليه ويعول عليه . والواقع يتغير من حسن الى سيء ، ومن سيء الى اسوأ او بالعكس . فلا ثبات له ولا عصمة .

ولهذا يجب ان يرد المتغير الى الثابت . ويرد غير المعصوم الى المعصوم ، ويرد الموزون الى الميزان . قال الله تعالى : « وان تنازعتم في شئ فرددوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير واحسن تأويلا » .

٦ - تقليد الفكر الغربي :

ومن الاسباب الجوهرية وراء انحراف كثير من الفتاوى في عصرنا : التقليد او التبعية - وان شئت قلت العبودية - للفكر الغربي ، وللحضارة الغربية .

ان نفرا من قومنا يعانون ما يسمونه « عقدة النقص » تجاه الغرب وحضارته وفكره ، ويعتبرون الغرب اماما يجب ان يتبع ، ومثالا يجب ان يحتذى ، وما كان من افكارنا وقيمنا وتقاليدنا ونظمنا مخالفا للغرب ، اعتبروا ذلك عيبا فسي حضارتنا ، ونقصا في شريعتنا . ما عليه الغرب اذن هو الصواب ، وما يخالفه هو الخطا .

والدليل على صواب الغرب ما بلغه من ابداع مادي ، وتقدم عمراني ، وتفوق علمي ، سخر به قوى الطبيعة ، وجعل الانسان يغزو الفضاء ويضع اقدامه على سطح القمر .

ولقد استطاع الغرب ابان سيطرته العسكرية والسياسية على بلاد الاسلام ، ان يغرس هذه المفاهيم في عقول كثيرة ، وان يصنع على عينيه اجيالا تتعبد في مد راب حضارته ، وتتلقى افكاره ومثله قضية مسلمة ، تردد اقواله ترديد الببغاوات ، وتحاكي افعاله محاكاة القردة .

ولا جدال في ان هذه الآثار التي خلفها الاستعمار الغربي هي شر ما صنعه في ديارنا ، والخسارة فيها افدح واعظم ، لانها خسارة تتعلق بالانسان لا بالمادة . ان استعمار الارض اهن خطرا ، واقل ضررا ، من استعمار الانسان وهبل ثمت استعمار للانسان اكبر من استعمار عقله وقلبه .

ان هذا النوع من الاستعمار يجعل المستعمر باقيا وان رحلت جيوشه وعساكره ، ما دامت مخططاته منفذة ، وتقاليد سائدة ، وقوانينه مرعية . واشد من هذا كله خطرا هو : محاولة تبرير هذا الوضع ، واضفاء الشرعية عليه ، واصطياد الشبهات ، وتحريف الأدلة عن مواضعها من اجل « تغريب » المجتمع .

ومما يمزق الضمائر الحية ان يجد عبيد الفكر الغربي من المتصدين للفتوى ، والمتسمين بسمة اهل العلم الديني من يزور لهم اقوالا . يتكئون عليها ، لينفذوا مآربهم من تغيير صفة الامة المسلمة ، وتغيير وجهتها وقبلتها ، من حيث يشعرون او لا يشعرون .

ان هذا الاتجاه خطأ بمقياس العلم . وشرك بمقياس الدين ، وانحراف بمقياس الاخلاق ، وخيانة بمقياس القومية . « فليست اوربا هي ام الدنيا ، وليس تاريخ اوربا هو تاريخ العالم . وليس الرجل الابيض هو سيد هذه الارض ، وليسست الحضارة الغربية هي المثل الاعلى للحضارات . وليس الفكر الغربي هو مصدر الالهام للعالمين .

ان الغرب له حضارته وتراثه وفكره وقيمه ، ونحن لنا حضارتنا وتراثنا وفكرنا وقيمنا النابعة من عقيدتنا ، ولسنا ملزمين بأن نسير وراء الغرب شبرا بشبر ، وذراعا بذراع ، وأن ندخل جحر الضب اذا دخله هو .

ان قوانين الغرب وانظمته التشريعية مبنية على فلسفته في الحياة ، ونظرته العامة الى الوجود ، والى الله والانسان ، وفكرته عن الدين والدنيا . وهو في ذلك كله مخالف لفلسفتنا وفكرنا - نحن المسلمين - عن الوجود والحياة ، وعن الاله والانسان .

لسنا ملزمين ان نبيع الفائدة الربوية ، او نحل الخمر والميسر ، لان الغرب يحلها .

وليس علينا ان نمنع الطلاق وتعدد الزوجات لمجرد ان الغرب يمنعها . وليس من واجبنا ان نسوي بين الذكر والانثى في كل شيء وقد خالفت بينهما فطرة الله - لان الغرب هذه فلسفته .

ربما كان هناك بعض العذر قبل نصف قرن او ثلث ، ابان سطوة الاستعمار العسكري والسياسي والفكري - لمن ينادي باتباع سبيل الغرب ، والاخذ بحضارته كلها - خيرها وشرها ، حلوها ومرها - ما يحب منها وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب .

اما اليوم ، وبعد ان حمل الاستعمار السياسي عصاه ورجل ، وبعد ان اصبحنا سادة انفسنا ، وبعد ان كشفت النهضة الثقافية كثيرا من مخبوء تراثنا وكنوز حضارتنا ، وبعد ان قامت عشرات الاقلام في العالم الاسلامي تجلو الصدا عن قيمة هذا التراث في الفكر والتشريع والتوجيه . فلم يعد ثمة عذر للبقاء على العبودية التقليدية للفكر الغربي .

لقد شرع الاحرار المخلصون من الغربيين انفسهم ، ينفقون حضارتهم ، ويكشفون عن مثالبها وجوانب القصور فيها ، ويعلنون صيحة الخطر منذرين بانهارها ، اذا لم تتدارك نفسها .

ولعل الكثير منا قرأوا بعض هذا النقد الذاتي لمثل شبنجلر في كتابه : « تدهور الحضارة الغربية » والكسيس كارليل في كتابه « الانسان ذلك المجهول » وكولن ولسون في كتابه : « سقوط الحضارة » وغيرهم من المفكرين الناقمين . ان عبيد الفكر الغربي بيننا قوم لا يعنيه شيء ، ولا يهمهم ان يقنعهم شيء . انهم يريدون اسلاما على مزاجهم ، او حسب هواهم . وان شئت قل : حسب

اهواء المستشرقين والمبشرين والشيوعيين
يريدون اسلاما غربيا او ماركسيا . كل حسب مذهبه وفلسفته . انهم
يقولون : لا تأخذ بأقوال الائمة ولا الفقهاء ولا الشراح والمفسرين . فانها آراء
بشر ، ولا تأخذ الا من الوحي المعصوم .
فان وافقتهم على ذلك - افتراضا قالوا : انا تأخذ ببعض الوحي دون بعضه
. . . تأخذ بالقرآن ولا تأخذ بالسنة ! فان فيها الضعيف والموضوع والمردود . او
تأخذ بالسنة المتواترة . ولا تأخذ بسنن الآحاد !
فان سلم لهم ذلك قالوا : القرآن نفسه انما كان يعالج اوضاع البيئة العربية
المحدودة . وشؤون المجتمع البدوي الصغير . فلا بد ان تأخذ منه ما يليق بتطورنا ،
وندع منه ما ليس كذلك !!
فاذا قال القرآن : « حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » واذا سمي
لحم الخنزير « رجسا » قالوا : انما قال القرآن ذلك في خنازير كانت سيئة
التغذية ، اما خنازير اليوم فليست كذلك !
واذا قال القرآن في الميراث : « للذكر مثل حظ الانثيين » قالوا : انما كان قبل
ان تخرج المرأة للعمل ، وتثبت وجودها في ميادين الحياة المختلفة .
اما اليوم فقد اصبح لها شخصيتها . واستقلالها الاقتصادي . فلزم ان
ترث كما يرث الرجل ، ولم يعد مجال للفرقة بين الجنسين !!
واذا قال القرآن : « انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل
الشیطان فاجتنبوه » قالوا : انما حرم القرآن ذلك في بيئة حارة . ولونزل القرآن في
بيئة باردة . لكان له موقف آخر !
ومعنى هذا انهم ينسبون الى الله تعالى . الجهل بأحوال خلقه . وانه لا يعلم
منها الا ما هو واقع . واما ما يخبئه القدر . وما يضمره المستقبل . فلا يعلمه .
ولا يحسب حسابه .

تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

٧ - الجمود على الفتاوى القديمة دون مراعاة الاحوال المتغيرة :

ومن مزالق الفتوى الجمود على ما سطر في كتب الفقه . او كتب الفتاوى
منذ عدة قرون ، والافتاء بها لكل سائل دون مراعاة لظروف الزمان والمكان
والعرف والحال . مع ان هذه كلها تتغير وتتطور . ولا تبقى جامدة ثابتة ابدا
الدهر .

وقد جاء عن الصحابة - رضي الله عنهم - بل جاء عن الرسول - ص -

ما يشهد برعاية هذا الاصل

روى ابن ابي شبنسة بسنده (١) : ان رجلا جاء الى ابن عباس فقال
المن قتل مؤمنا توبة ؟ قال : لا ، الى النار ! فلما ذهب قال له جلساؤه : ما هكذا
كنت تفتينا ، فما بال هذا اليوم ؟ قال : اني احسبه مغضبا يريد ان يقتل مؤمنا .
فبعثوا في اثره . فوجدوه كذلك . رأى - يعني ابن عباس - في عيني هذا الرجل
الحقد والغضب . والتوثب للقتل . وانما يريد فتوى تفتح له باب التوبة بعد ان
يرتكب جريمته . فقمعه وسد عليه الطريق حتى لا يتورط في هذه الكبيرة الموبقة .
ولورأى في عينيه صورة امرئ نادم على ما فعل . لفتح له باب الامل .
وقد روى سعيد بن منصور عن سفيان قال : كان اهل العلم اذا سئلوا عن
القاتل قالوا : لا توبة له . واذا ابتلى رجل (اي قتل بالفعل) قالوا له :

تب (٢) .

وفي المعنى ما اخرجه ابو داود عن ابي هريرة : ان رجلا سأل النبي - ص
- عن المباشرة للصائم . فرخص له ، واذا اخر فسأله . فنهاه . فاذا الذي رخص
له شيخ . واذا الذي نهى شاب . (٣)

واشهر من ذلك ان النبي - ص - كان يجيب عن السؤال الواحد بأجوبة
مختلفة ، وذلك لاختلاف احوال السائلين .

فهو يجيب كل واحد بما يناسب حاله ، ويعالج قصوره او تقصيره . فقد وجدنا
من يسأله عن وصية جامعة ، فيقول له : لا تغضب ، واخر يقول له : قل : امننت
بالله ، ثم استقم .

واخر يقول له : كف عليك لسائك .

وهكذا يعطي كل انسان من الدواء ما يرى انه اشفى لمرضه ، واصلاح لامره .
فهذا - وما سبق - اصل في تغير الجواب او الفتوى بتغير احوال السائلين
ولهذا يجب ان يلاحظ المفتي في فتواه الظروف الشخصية للمستفتي - نفسية
 واجتماعية - والظروف العامة للعصر والبيئة .
فرب فتوى تصلح لعصر ولا تصلح لآخر ، وتصلح لبيئة ولا تصلح لآخرى ،

(١) قال الحافظ في التلخيص ج٤ ص ١٨٧ : رجاله ثقات .

(٢) ، (٣) تلخيص الجبر ص٤ ص ١٨٧ بتعليق السيد عبدالله هاشم اليماني .

وتصلح لشخص ولا تصلح لغيره ، وقد تصلح لشخص في حال ، ولا تصلح له نفسه في حال اخرى .

وهذا من اهم الملاحظات التي يغفل عنها الكثيرون ، مع ان المحققين من علمائنا رحمهم الله - نبهوا اليها ، واكدوا على اهميتها .

ولعل ابرزهم في هذا المجال هو الامام المحقق ابن قيم الجوزية ، الذي افرد لذلك فصلا ممتعا في كتابه الفريد « اعلام الموقعين عن رب العالمين » ويقصد بالموقعين عن رب العالمين ، اهل الفتوى ، لانهم اذا قصدوا لبيان حكم شرعي في قضية ، فكانهم يوقعون عن الله تعالى في شأنها .

وقد اصبحت كلمات ابن القيم في مطلع هذا الفصل من كتابه ، منارا يهتدي به السائلون ، ونوه بها المصلحون المعاصرون ، وكل من حاول الاسهام في تجديد الفقه الاسلامي ، واحياء العمل بالشريعة الاسلامية .
يقول العلامة ابن القيم :

« فصل في تغيير الفتوى بحسب تغير الامكنة والازمنة والاحوال والعوائد » ثم قال :
« هذا فصل عظيم النفع جدا ، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة ، اوجب من الحرج والمشقة ، وتكليف ما لا سبيل اليه ما يعلم ان الشريعة الباهرة التي في اعلى رتب المصالح لا تأتي به . فان الشريعة مبناها واساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور ، وعن الرحمة الى ضدها ، وعن المصلحة الى المفسدة ، وعن الحكمة الى العبث ، فليست من الشريعة وان ادخلت فيها بالتأويل . فالشريعة عدل الله بين عباده ، ورحمته بين خلقه ، وظله في ارضه ، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسول الله - ص - اتم دلالة واصدقها » (١) وعند المالكية تجد الامام القرافي في كتابه « الاحكام » يقول :

« ان استمرار الاحكام التي تدركها العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الاجماع وجهالة في الدين ، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد ، يتغير الحكم فيه عند تغير العادة الى ما تقتضيه العادة المتجددة ، وليس هذا تجديدا للاجتهاد من المقلدين حتى يشترط فيه اهلية الاجتهاد ، بل هذه قاعدة اجتهد فيها العلماء واجمعوا عليها فنحن نتبعهم فيها من غير استئناف اجتهاد » (٢)

(١) اعلام الموقعين عن رب العالمين : الجزء الثالث ص ١٤-١٥

(٢) الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام ص ٢٣١ ط حلب تحقيق الشيخ ابي غدة .

ونلاحظ هنا ان كلام القرافي في الاحكام التي مدركها ومستندها العوائد والاعراف ، لا تلك التي مستندها النصوص المحكمات .

ويعود القرافي الى هذا الموضوع مرة اخرى في الفرق الثامن والعشرين من كتابه « الفروق » فيؤكد ان القانون الواجب على اهل الفقه والفتوى مراعاته على طول الايام ، هو ملاحظة تغير الاعراف والعادات بتغير الزمان والبلدان . ويقول

« فمهما تجدد من العرف اعتبره ، ومهما سقط اسقطه ، ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك . بل اذا جاءك رجل من غير اقليمك يستفتيك ، لا تخبره على عرف بلدك ، واسأله عن عرف بلده ، واجره عليه ، وافقه به ، دون عرف بلدك والمقرر في كتبك ، فهذا هو الحق الواضح . والجمود على المنقولات ابدًا ضلال في الدين ، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين » (٢)

اما عند الحنفية ، فنجد مجموعة كبيرة من الاحكام الاجتهادية التي قال بها المتقدمون اعرض عنها المتأخرون ، وافتوا بما يخالفها لتغير العرف ، نتيجة لفساد الزمن او غير ذلك .

ولا غرابة في هذا ، فان ائمة المذهب انفسهم - ابا حنيفة واصحابه - قد فعلوا ذلك .

ذكر السرخسي ان الامام ابا حنيفة في اول عهد الفرس بالاسلام ، وصعوبة نطقهم بالعربية ، رخص لغير المبتدع منهم ان يقرأ في الصلاة بما لا يقبل التأويل من القرآن باللغة الفارسية ، فلما لانت السننهم من ناحية ، وانتشر الزيغ والابتداع ، من ناحية اخرى ، رجع عن هذا القول .

ونذكر كذلك ، ان ابا حنيفة كان يجيز القضاء بشهادة ستور الحال في عهده عهد تابعي التابعين - اكتفاء بالعدالة الظاهرة ، وفي عهد صاحبيه - ابي يوسف ومحمد - منعًا ذلك ، لانتشار الكذب بين الناس (١) .

ويقول الحنفية في مثل هذا النوع من الخلاف بين الامام وصاحبيه : هو اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان .

(٢) الفروق ج ١ ص ١٧٦-١٧٧

(١) اصول التشريع الاسلامي للاستاذ علي حسب الله ص ٨٤-٨٥

وقد أصبح من القواعد الفقهية الأساسية عند الحنفية قاعدة «العادة محكمة» واستدلوا لها بقول ابن مسعود : « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » . وكتب في ذلك علامة المتأخرين ابن عابدين رسالته القيمة التي سماها « نشر العرف فيما بنى من الأحكام على العرف » بين فيها ان كثيرا من المسائل الفقهية الاجتهادية كان يبينها المجتهد على ما كان في عرف زمانه ، بحيث لو كان فـسي زمان العرف الحادث لقال بخلاف ما قاله أولا .

ولهذا قالوا في شروط المجتهد :

« ولا بد فيه من معرفة عادات الناس » .

قال : فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف اهل ، ولحدوث ضرورة ، او فساد اهل الزمان ، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه ، للزم منه المشقة والضرر بالناس ، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ، ودفع الضرر والفساد ، لبقاء العالم على اتم نظام ، واحسن احكام .

ولهذا نرى مشايخ المذهب خالفوا ما نص عليه المجتهد في مواضع كثيرة ، بناها على ما كان في زمنه ، لعلمهم انه لو كان في عهدهم لقال بما قالوا به ، اخذا من قواعد مذهبه .

ان حاجات الناس تتطور ، ومصالحها تتغير من وقت لآخر ، ومن حال لآخر . وهذا ما جعل كثيرا من اهل العلم يقرون اشياء كانوا ينكرونها - او اكثرهم - منذ سنوات غير بعيدة ، نزولا على حكم الضرورة ، واستجابة لنداء الواقع ، وتطبيقا لروح الشريعة ، التي اراد الله بها اليسر ، ولم يرد بها العسر .

واذا اخذنا شؤون الحج مثلا لذلك ، نجد تطورا كبيرا في الفتاوى المتعلقة به . فمنذ سنين قام جدال طويل حول مقام ابراهيم ونقله من مكانه الى المسجد الحرام ، حيث كان يعوق الطائفين في ايام الموسم ، وهل يسوغ نقله الى حيث لا يؤذي الطائفين ولا يضايقهم ؟ ام وضعه في مكانه - حيث كان وكما كان - امر تعبدي لا يجوز التفكير في غيره ؟

وكتبت بحوث ومقالات ، والفت رسائل وكتيبات ، حول الموضوع ، ما يبين اخذ ورد ، وجذب وشد . وتجوز ومنع .

وكان صوت المانعين . من اي تغيير فيه . او مساس به . اول الامر اجهر واقوى ، حتى قضت الاوضاع العملية ، والضرورات الواقعية . بانتصار الرأي المعتدل ، الذي صدر عن «رابطة العالم الاسلامي» ونصه كما يلي .

« تفاديا لخطر الزحام ايام موسم الحج . وحرصا على ارواح الحجاج ، التي

تذهب في الموسم ، تحت اقدام الطائفين ٠٠ الامر الذي ينافى سماحة الشريعة الاسلامية - ولضرورة عدم تكليف النفس البشرية اكثر مما في وسعها ٠٠
قرر المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي في دورته السادسة القرار التالي

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله . والصلاة والسلام على رسول الله . اما بعد . فبناء على ما من الله به تعالى على حكومة هذه المملكة العربية السعودية من التوفيق لتوسعة الحرمين الشريفين توسعة لم يسبق لها مثيل ٠٠ وبناء على ما افاء الله على هذه البلاد المقدسة من الخير العظيم ، والفضل العميم ، وما يسره من توطيد الامن في ربوع هذه الديار ، وتيسير السبل لاداء فريضة الحج الى بيته الحرام ، فقد اصبح عدد من يؤم البيت الحرام لاداء هذه الفريضة اضعافا مضاعفة عما كان عليه في الماضي ، حتى صار المسجد الحرام رغم هذه التوسعة العظيمة ، يضيق بالوافدين اليه .

ومن المأمول ان يزداد عدد الحجاج في المستقبل عاما بعد عام ان شاء الله . وان اشد ما يقع الزحام والضيق من بعد توسعة المطاف في الجزء من انطاف الذي يقع بين الحجر الاسود وبين مقام ابراهيم ، فيحصل بذلك الزحام للطائفين على اختلاف انواعهم من الحرج والمشقة ما الله تعالى به عليم .

كما يقع الخلل في هذه العبادة المشرفة ، وهي الطواف ، الذي هو احد اركان الحج الذي لا يتم الحج الا بها ، لفقدان ما يطلب في هذه العبادة من الخشوع والخضوع ، والتذلل لله تعالى ، وصدق التوجه اليه ، حتى ينسى المرء - من شدة الزحام والمضايقة - انه في عبادة ، ولا يهتم الا بتخليص نفسه ومن معه ، وربما تجاوز الامر الى النزاع والخصام في مكان لا ينبغي فيه ذلك ، بل لقد زاد الامر ، وادى في بعض الحالات الى ازهاق الارواح من الضعفة والشيوخ دهما بالارجل . وقد ارتفعت الشكوى الى الله تعالى ، ثم الى ولي الامر من كل من شاهد بعيني رأسه هذه الاخطار العظيمة ، والمضار الجسيمة ، مطالبين وملحين بوجوب ايجاد حل سريع لهذه المشكلة .

وعلى ضوء هذه الحوادث البالغة الخطورة . والتي لا يجوز لاهل العلم وحمة الشريعة الاسلامية ، السكوت عليها ، ولا التغاضي عنها - قد طلب سماحة رئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي ، الشيخ محمد بن ابراهيم ، من اصحاب الفضيلة اعضاء المجلس المذكور . بيان ارائهم فيها على هدى نصوص كتاب الله ،

وسنة رسوله - ص - واحكام الشريعة السمحة ، التي جاءت بالخير والرحمة ورفع الحرج عن الامة الاسلامية . وبعد البحث والمذاكرة وتداول الراي تقررّت الموافقة باجماع الراء على ما يأتي :

(١) بالنظر لما تدعو اليه الضرورة في ايام مواسم الحج من توسعة المطاف في الجزء الذي بين الحجر الاسود ومقام ابراهيم ، فانه يجب على الفور ، وحسباً لهذه المشكلة العظيمة ، ازالة جميع الزوايا الموجودة حالياً في هذا الجزء من المطاف - كالبنايا - القائم على مقام ابراهيم عليه السلام وكالعقد المسمى بباب بني شيبه ، لان جميع هذه الزوائد لا تمت الى مقام ابراهيم باي صلة . كما ان البنايا الموجود حالياً فوق مقام ابراهيم ، لم يكن موجوداً في صدر الاسلام . انما هو من المحدثات التي احدثت فيما مضى ، كما هو مدون في كتب التاريخ .

ومعظم الزحام ، انما ينشأ من وجود هذه الزوائد ، التي لا ضرورة لبقائها ، بل بازالتها يزول عن الطائفين والقائمين والركع والسجود الكثير من الضيق والحرج والمشقة . وذلك عملاً بمقتضى قوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » وقوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر » وقوله تعالى « يريد الله ان يخفف عنكم ، وخلق الانسان ضعيفاً » وحديث : « يسروا ولا تعسروا » وغيره من الاحاديث الشريفة الواردة في هذا المعنى .

(٢) ان يجعل على مقام ابراهيم عليه السلام ، بدلاً من البنايا الحالي بعد ازالته صندوق من البلور السميک القوي على قدر الحاجة فقط ، ويكون مدوراً بارتفاع مناسب ، لئلا يتعثر به الطائفون .

وبذلك تحصل التوسعة لهذا الجزء من المطاف ، ويزول كثير من الحرج والمشقة والضيق ، كما يتسنى للكثير من العامة رؤية مقام ابراهيم من غير ان تصبّل ايديهم اليه ، ومعرفة المقام على حقيقته ، وانه الحجر الذي كان يقوم عليه ابراهيم عند رف القواعد من البيت ، العامة من ان بداخل البنايا الموجود حالياً قبراً لابراهيم عند رفع القواعد من البيت ، وينتفي ما تظنه العامة من ان بداخل البنايا الموجود حالياً قبراً لابراهيم عليه السلام .

(٣) وقد استجاب جلالة الملك فيصل الى هذا الالتماس ، واصدر امره الكريم الى ادارة مشروع توسعة الحرمين الشريفين بانفاذ هذا القرار .

ومثل ذلك رمى الجمرات قبل الزوال في ايام التشريق بمنى ، فقد اجاز ذلك ، العلامة الشيخ عبد الله بن زيد المحمود، رئيس المحاكم الشرعية في قطر، وكتب في ذلك

رسالة سماها « يسر الاسلام » منذ بضعة عشر عاما ، ولكن كبار علماء المملكة
السعودية في ذلك الوقت ، ثاروا عليه ، وخطئوه ، وحذروا الحجاج من العمل
بقوله ، برغم ما اعتمد عليه من ادلة عقلية وعقلية ، تنفع الغلة ، وتشرح المصدر .
ثم تطور الزمن ، وحكم الواقع - الذي تنبأ به ابن محمود في رسالته - واقع
الزحام الهائل ، الذي شهده موسم حج ١٣٩٥ - الذي جعل الملك فيصل - رحمه
الله - يعلن انه لن يحج هذا العام ، ليخلي مكانه ومكان اتباعه للحجاج الوافدين
حكم هذا الواقع بانتصار رأي الشيخ ابن محمود ، وصدر عن المجلس التأسيسي
لرابطة العالم الاسلامي قرار يقول بجواز الرمي قبل الزوال ، مع قرارات اخرى ،
تحمل كلها التيسير والتخفيف عن عباد الله من حجاج بيته العتيق .

